

التنمية الزراعية

صحيفة شهرية تصدر عن الإدارة العامة للإرشاد والتدريب الزراعي - المركز الوطني للإعلام الزراعي

إضاءة

إن الزراعة هي مستقبل شعبنا وخياره القوي في البناء التنموي الشامل وسوف تضاعف الدولة رعايتها للنشاط الزراعي وتهيئ كل الفرص أمام الاستثمارات الزراعية وبناء السدود والحواجز المائية



عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
رئيس الجمهورية



العدد (٥٢) يناير ٢٠٠٩م (١٢) صفحة



تقنية إنتاج الغاز الحيوي في الريف

طاقة بديلة من مخلفات الحيوان



- هيكل وزارة الزراعة والريص ٦
- خطة برنامج مشروع الصالح الزراعي.....ص ٨
- الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية.....ص ٩

في هذا العدد

الفشم: الوزارة تنفذ خطة مكافحة طارئة للسيطرة على داء ذبابة الدودة الحلزونية في مناطق البؤر المرضية



أكد الدكتور محمد يحيى الغشم وكيل الوزارة لقطاع الخدمات الزراعية بأن الوزارة بدأت منذ مطلع شهر يناير بتنفيذ خطة مكافحة طارئة للسيطرة على داء ذبابة الدودة الحلزونية في مناطق البؤر المرضية والمناطق العالية الخطورة بعدد من مديريات محافظات (حجة، المحويت، الحديدة)

وأوضح بأن الخطة التي يتم تنفيذها من قبل الإدارة العامة للصحة الحيوانية والحجر البيطري بالوزارة تتضمن نزول فرق ميدانية للمسح والترصد في المناطق الموبوءة والمناطق المجاورة لها بهدف تحديد شدة الإصابة ومعرفة مدى انتشار المرض وتنفيذ أنشطة وبرامج وقائية وإرشادية لمربي الثروة الحيوانية في تلك المناطق والمتعاملين معها إلى جانب القيام بتنفيذ مكافحة طارئة في المناطق الموبوءة.

وقال الدكتور منصور القدسي مدير عام الصحة الحيوانية والحجر البيطري بأن الخطة تهدف أيضاً إلى تحديد الكثافة العددية والمسببة لتواجد الذبابة في تلك المناطق، فضلاً عن الإكتشاف المبكر لحالات التدويد بما يسهم في السيطرة عليها ومكافحتها قبل اتساع رقعة انتشارها. وأضاف بأن الخطة تتضمن أيضاً أعداد وتجهيز فرق ميدانية لتنفيذ أنشطة وبرامج المراقبة والحجر في الأسواق الأسبوعية وفي نقاط التفشي بين المديريات والمحافظات التي توجد فيها بؤر إصابة حيوانية بداء ذبابة الدودة الحلزونية والمديريات والمحافظات المجاورة لها. مشيراً إلى أن هناك فريقاً بيطرياً فنياً متخصصاً تم تكليفه بالنزول الميداني إلى المناطق المصابة بهدف تقييم

المرض ومكافحته. معتبراً ان هذه المشكلة تستدعي بذل جهود كبيرة ومتواصلة لعمليات المكافحة والرش والتطهير وتعقيم الحيوانات. وكان داء النعف الدملي قد تقضى العام الماضي في منطقة تهامة الغربية عندما وصلت درجة الحرارة فيها إلى أكثر من ٤٠ درجة مئوية وبسبب الحرارة العالية انتقلت اليرقة التي تسبب الداء إلى مناطق وجبال المحويت حيث كان الطقس هناك معتدلاً وهادئاً وبيئة خصبة للتكاثر والانتشار.

لكن المرض ظهر مرة أخرى في محافظة الحديدة خلال الشهرين الماضيين في الوقت الذي بدأ الطقس يتجه إلى الاعتدال. وحسب القدسي فإن الوزارة تحاول حصر اليرقة في المناطق المصابة بمحافظات المحويت وحجة والحديدة وفي حال اتساع نطاق المرض وانتشاره فإن الأمر سيستدعي تعاوناً إقليمياً في عملية المكافحة.

وأبرز الخسائر الاقتصادية التي يسببها داء ذبابة الدودة الحلزونية تتمثل في انخفاض قدرة الحيوان على إنتاج اللحم والحليب مع إمكانية نفوق الحيوان إذا لم تعالج الحالات المصابة سريعاً. وتعتبر المواشي مصدر دخل رئيسياً لأغلب الأسر في الأرياف وهو ما يثير المخاوف لديهم من إصابة مواشهم بهذا الداء كونه يوقف عملية الإنتاج عند الحيوان.

كما تتمثل الخسائر التي يسببها الداء في تلف الأنسجة ومن ثم آلام مبرحة للحيوان المصاب، كما ان تفاقم الإصابة بالداء يؤدي إلى نفوق الحيوان، وأيضاً يؤدي الداء إلى تدني نوعية الجلود، إضافة إلى الإصابة بالمرض تشكل بؤراً لتكاثر الجراثيم المرضية.

ويشير تقرير الفرق الميدانية إلى ان عدد الحيوانات التي تم وقايتها ومكافحتها من المرض في الثلاث المحافظات خلال الشهرين الماضيين بلغت ٧١٧ ألفاً و٨٧١ رأساً من الأغنام والماعز والأبقار والإبل وحيوانات أخرى. فيما تمكنت الفرق من معالجة قرابة خمسة آلاف و١٩٥ من الحيوانات المصابة بالتدويد في مناطق ظهور المرض في بعض مديريات المحافظات الثلاث.

وزارة الزراعة والري تبدأ اجراءات جديدة لفحص جودة المستورد والصادر من الخضروات والفواكة



وأشار السقاف إلى العائد المتوقع من نظام الفحص البيكيتري في اختبار الجودة للمنتجات البستانية والأغذية المصنعة وخاصة في توفير الوقت والسعر للمنتجين لافتاً إلى أنه تم تدريب العاملين على هذه الأجهزة تحت إشراف خبراء فنيين ذوي خبرة عالية.

تبدأ وزارة الزراعة بإجراءات جديدة لمتابعة فحص الجودة للمنتجات المصدرة والمستوردة من الخضروات والفواكه، بناء على قوانين وأنظمة البرنامج الإنمائي للتنمية الزراعية وذكر مدير عام هيئة تطوير تهامة سقاف عبد الرحمن السقاف (سيانث) أن الهيئة استلمت أجهزة مختبريه حديثة تبلغ قيمتها ٥٠ ألف دولار، قدمها مشروع تنمية صادرات الخضروات والفواكه التابع لإدارة التسويق الزراعي بوزارة الزراعة والري بدعم من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وأوضح أن نظام الفحص البيكيتري لهذه الأجهزة المصنعة وخاصة في توفير الوقت والسعر للمنتجين لافتاً إلى أنه تم تدريب العاملين على هذه الأجهزة تحت إشراف خبراء فنيين ذوي خبرة عالية.

حشرة دوباس النخيل تهدد ٥ ملايين شجرة نخل

ناقش الاجتماع الذي عقد برئاسة وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الخدمات الزراعية الدكتور محمد الغشم، الإجراءات المتعلقة بمكافحة حشرة ودباس النخيل بمحافظات (حضر موت، شبوة، المهرة).

وأكد الوكيل الغشم خلال اجتماع على أهمية إعداد خطط استراتيجية للحد من خطر دوباس النخيل باعتبارها آفة خطيرة تهدد أكثر من ٥ ملايين شجرة نخل في اليمن تقريباً.

ولفت إلى ضرورة إيجاد آلية شاملة أو برنامج استراتيجي وطني لمكافحة مثل هذه الآفات من قبل الحكومة، إلى جانب حجر انتقال أشجار وفوائد النخيل المصابة بالدوباس من محافظة إلى أخرى.

حضر الاجتماع مدير عام وقاية النبات بالوزارة المهندس عبدالله السباني ومدير عام الإرشاد والتدريب الزراعي الدكتور منصور العاقل

مناقشة آلية مواجهة أزمة محصول البطاطس في السوق اليمنية

ناقش اجتماع موسع لممثلي الزراعة والري ومصحة الجمارك برئاسة وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الخدمات الزراعية الدكتور محمد يحيى الغشم آلية مواجهة أزمة محصول البطاطس في السوق ومواجهة الأضرار جراء موجة الصقيع التي تأثرت بها محاصيل زراعية عديدة.

وركز الاجتماع على دور الإرشاد الزراعي في التوعية بالطرق والوسائل الحديثة اللازمة لحماية المحاصيل الزراعية من الصقيع كالتدفئة بالتدخين والري باستخدام عملية الرش بهدف إيجاد تعادل مناخي للنبات وغيرها.

واستعرض المجتمعون الإجراءات الخاصة بشحنات البطاطس التي تم احتجازها في منفذ البقع بصعدة والتي تم استيرادها بطريقة مخالفة لقانون الحجر النباتي ولائحة التنفيذية.

وشدد الوكيل الغشم على ضرورة تعزيز دور منافذ الحجر الخاصة بمتابعة الشحنات النباتية الواردة والصادرة من خلال التنسيق بين الإداره العامة لوقاية النبات ومصحة الجمارك.. وأكد أهمية تنظيم عملية استيراد وتصدير المنتجات النباتية بما لا يؤثر في تسويق المنتج المحلي من المحاصيل الزراعية.

حضر الاجتماع مدير عام الإرشاد والتدريب الزراعي بالوزارة الدكتور منصور محمد العاقل.

زيادة ٥٩ ألف طن

إنتاج محاصيل الحبوب الغذائية يرتفع إلى مليون طن العام الماضي



والتحفيز التي سيحظى بها مزارعو محاصيل الحبوب الغذائية من قبل الوزارة. إلى جانب عوامل أخرى تتعلق بزيادة الطلب عالمياً على محاصيل الحبوب خاصة القمح.

وقال الثور: «إن ندرة أصناف البذور وشحة المياه ومحدودية الحيازات الزراعية لدى بعض المزارعين تعتبر أبرز المعوقات التي تواجه زيادة الإنتاج من محاصيل الحبوب في وحدة المساحة.

وأضاف «لكننا من خلال البرنامج الوطني للتوسع في زراعة الحبوب الغذائية سوف نتغلب على تلك المعوقات».

وأكد على دور الإرشاد الزراعي في زيادة إنتاجية الحبوب إلى جانب المدخلات الزراعية الأخرى. وأشار إلى أن معظم محاصيل الحبوب اعتمدت على مياه الأمطار خلال الموسم الزراعي الماضي وشملت مدرجات وأودية وقيعان زراعية على نطاق واسع في مناطق المحافظات اليمنية.

وأوضح المهندس عبدالملك ان الوزارة بصدد إعداد مناقصة لشراء ٦٠٠ دراسة و١٥٠ حصادة صغيرة وسيتم توزيعها على المزارعين والتعاونيات بأسعار مدعومة.

وتوقع الوكيل عبدالملك الثور ارتفاع إنتاجية اليمن من محاصيل الحبوب بشكل عام خلال السنوات القادمة نتيجة لعوامل التشجيع

أرتفع إنتاج اليمن من محاصيل الحبوب الغذائية العام الماضي إلى مليون طن بزيادة بلغت ٥٩ ألفاً و١٧٨ طناً عن العام ٢٠٠٧م.

كما شهدت مساحة زراعة الحبوب الغذائية ارتفاعاً ملحوظاً تجاوزت ٩٥٠ ألف هكتار عام ٢٠٠٨م مقارنة بـ ٨٩٠ ألفاً و٦٣٣ هكتاراً في ٢٠٠٧م. وعزا وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع تنمية الإنتاج الزراعي المهندس عبد الملك الثور في التنامي الذي شهدته إنتاجية الحبوب الغذائية إلى أسباب تتعلق بتوزيع الوزارة والمؤسسات التابعة لها للمعدات الزراعية، وبذور القمح بأسعار مدعومة في محافظات (شبوة، حضرموت، ومأرب، والجوف، وصعدة).

مقتطفات اخبارية

مقتطفات اخبارية

صنعا

* دشنت الهيئة العامة للتنمية الزراعية والريفية لمحافظة (صنعا، صعدة، حجة، عمران) موسم توزيع وغرس أشجار الفاكهة في مزرعة الحتارش بمديرية بني حشيش، محافظة صنعا وذلك بغرس شتلات من اللوز البلدي في أكبر مساحة ممكنة وأوضح الأخ/ محمد عبدالعزيز عبدالغني رئيس الهيئة أن خطة الهيئة لهذا الموسم تكمن في توزيع أكثر من سبعين ألف شتلة في مختلف أنواع الفواكهة والزيتون والبن والأشجار الحراجية والزينة بأنواعها مشيراً إلى أنه يتم التركيز بصورة أكبر على أشجار اللوز البلدي كونه يعد من أكثر الأنواع تحملاً للجفاف والظروف البيئية القاسية بالإضافة إلى مردوده الاقتصادي الكبير على المزارعين.

* نظم مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة بصنعا ورشة عمل خاصة بالوفورات المائية التي حققها المشروع نتيجة تركيب أنظمة الري المحسن. الورشة التي شارك فيها ١٤ مشاركاً يمثلون مسؤولي الوحدات الحقلية بـ ١٥ محافظة يستهدفها المشروع، وكذا المزارعين والمنتسبين لمجاميع مستخدمي المياه ومنظمات جماهيرية وهيئات ومؤسسات حكومية ومنظمات دولية، تهدف إلى إبراز أثر الوفورات المائية المحققة في التخفيف من العجز المائي جراء الاستخدام المفرط للمياه لأغراض الري بالطرق التقليدية.

ذمار

شارك ١٨ باحثاً وكادراً زراعياً يمثلون الهيئة العامة للبحوث والارشاد الزراعي ومراكزها ومحطاتها البحثية في ١٤ محافظة من محافظات الجمهورية في فعاليات الدورة التدريبية في مجال تعزيز قدرات وحدات التنسيق بين البحوث والارشاد الزراعي.

المشاركون تلقوا على مدى ثلاثة أيام عدداً من المهارات والمعلومات المتعلقة بطرق تقوية دور وحدات التنسيق في المحطات والمراكز البحثية بالهيئة وتنفيذ التجارب البحثية في المزارع البحثية وفي حقول المزارعين وطرق التحليل الاحصائي لنتائج البحوث الزراعية واستخدام الحاسوب والبرامج المتعلقة بالبحوث الزراعية.

الحديدة

عقد بهيئة تطوير تهامة اجتماع ضم أعضاء مجلس الري بوادي زبيد، جرى فيه مناقشة ماتم إنجازه من المرحلة الأولى من مشروع تطوير الري وتسليم المهام الرئيسية لهيئة العامة لتطوير تهامة وتسليم المعدات والمعونات اليابانية لمجلس الري بوادي زبيد ...

عدن

استلم مركز بحوث الاغذية وتقانات مابعد الحصاد بعدن والتابع للهيئة العامة للبحوث والارشاد الزراعي جهازين مختبريين حديثين للأنشطة والابحاث العلمية بتكلفة مليونين و ٥٠٠ ألف ريال يتمكن من خلال الجهازين القيام بالكثير من التحاليل المخبرية للبذور والمحاصيل الزراعية وأهميتها الغذائية.

إب

* قام مكتب الزراعة والري بالتنسيق مع برنامج الثقافة السكانية بقطاع الإرشاد الزراعي حملة توعوية حول مرض العوز المناخي الإيدز.

* نفذ مكتب الزراعة والري بالمحافظة بالتنسيق مع الإدارة العامة لصحة الحيوان حملة تحصين لمكافحة مرض الطاعون المجترات الصغيرة وجذري الأغنام والماعز واستهدفت مديريات: القفر، السبرة، ذي السفال، بعدان، السباني ولمدة خمسة أيام لتحصين قرابة ٤٠.٠٠٠ رأس من الأغنام والماعز

أبين

تبدأ خلال الأيام القادمة الأعمال الإنشائية لمشروع سد حسان والذي يعتبر من أكبر السدود في بلادنا والذي يستفاد منه أكثر من ١٥ ألف مزارع في حوض دلتا أبين.

المكلا

نفذت إدارة الإرشاد والإعلام الزراعي بمكتب وزارة الزراعة والري م/حضر موت- المكلا بمديرية الشجر (يوم حقل) لمحصول الذرة الرفيعة صنف (أبو علي) وهو إحدى المخرجات البحثية بهدف إقناع المزارعين بتبنيها لإنتاجها العالي من الحبوب والأعلاف

الحملة الوطنية لمكافحة آفات القطن بمحافظات الحديدة

وأبين ولحج للموسم ٢٠٠٨/٢٠٠٩م



بتراجع زراعة القطن بالمحافظة. مشيرة الى ضرورة ايجاد آلية يتم بواسطتها توفير بذور قطن محسنة وتوزيعها على المزارعين والحرص على عدم تأخير حملة مكافحة آفة القطن خلال المواسم القادمة وبما يسهم في تشجيع زراعة القطن وزيادة انتاجية الوحدة من المحصول.

و اعتبرت مديرة وقاية النبات بلحج التوقيت المناسب لمكافحة الآفة من أهم العوامل المساهمة في اتساع رقعة زراعتها. وكانت الحملة الوطنية لمكافحة آفات القطن بمحافظات الحديدة وأبين ولحج والتي تستمر ١٠٠ يوماً قد بدأت منتصف نوفمبر الماضي.

ويعتبر محصول القطن من أهم محاصيل الألياف ذات القيمة الصناعية الاقتصادية حيث يمثل مصدراً رئيسياً لتوفير المادة الخام اللازمة في صناعة الغزل والنسيج، فضلاً عن استخداماته المتعددة التي تصل بحسب الدراسات الى أكثر من ألف و ٤٠٠ استخدام في مختلف المجالات.

و طبقاً للدراسات العلمية في هذا المجال فإن أبرز مميزات زراعة القطن في اليمن تتمثل في عدم توفر البذور وجهد المزارع بالعمليات الزراعية المثلى والمكافحة الحيوية للمحصول.

وبحسب الأبحاث العملية فإنه يمكن الحصول من طن القطن الخام على ألفين و ٤٢٠ متراً مربعاً من الأقمشة النسيجية، و ٨٦ كيلو جراماً من الزيت الصالح للتغذية، و ٢٢٦ كيلو جراماً من كسبة القطن الصالحة لتغذية الحيوانات، و ١٥ كيلو جراماً من الصابون، و ٣٥ كيلو جراماً من زغب ناتج عن عملية الحلاقة الى جانب ٨٠ كيلوجراماً من بذرة القطن الزراعية.

وتولي معظم الدول زراعة القطن اهتماماً خاصاً لدوره في دعم الاقتصاد بالعملات الصعبة من عائدات التصدير وتوفير فرص للأيدي العاملة.

وفيما يتعلق بالمعالجات والآليات اللازمة لتطوير زراعة القطن في اليمن دعت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الى أهمية إيجاد خطط طويلة المدى من قبل مراكز البحوث التابعة لوزارة الزراعة والري الموجودة في مناطق زراعتها وتنفيذ برامج بحثية في مجال انتاج وتربية المحصول وتطوير المعاملات الزراعية وتربية أصناف جديدة من القطن وتحسين الأصناف الموجودة.

كما أوصت المنظمة بإعداد وتنفيذ برامج في مجال اكثار البذور المربي وبذور الأساس والبذور المعتمدة لتوزيعها على مزارعي محصول القطن.

تجدر الإشارة الى أن مساحة زراعة القطن في اليمن ارتفعت في ٢٠٠٧م الى ١٨ ألفاً و ٥٠٤ هكتارات مقارنة بـ ١٧ ألفاً و ٨٤٥ هكتاراً عام ٢٠٠٦م، فيما ارتفعت إنتاجيته الى ٢٣ ألفاً و ٣٢٢ طناً مقابل ٢٢ ألفاً و ٢٠ طن في ٢٠٠٦م.

الى عدة عوامل منها عدم توفر بذور القطن المحسنة وتأخر الخدمات الزراعية الأخرى كالمكافحة المبكرة للآفات والتوعية بالطرق المثلى في زراعته والذي يبدأ موسم زراعته في محافظة الحديدة منتصف يوليو.

وأضاف « ان ارتفاع تكاليف الانتاج كالديزل واجور اليد العاملة تعد احد العوامل التي أدت الى تقلص مساحة زراعة المحصول وبالتالي انخفاض في انتاجية الحديدة خلال السنوات الثلاث الأخيرة».

وفي محافظة أبين بلغت المساحة المزروعة بالقطن والتي استهدفتها الحملة الوطنية لمكافحة آفات القطن أكثر من ٦٣٦٠ فداناً، ويجري حالياً تنفيذ أعمال رش ومكافحة بالآليات والمرشات المخصصة وذلك في اطار المرحلة الثانية للحملة والمحددة بـ ٨٠ بالمائة من المساحة الإجمالية التي استهدفتها المرحلة الأولى.

وأوضح مدير وقاية النبات بالمحافظة المهندس صالح عوض الحروي أن حملة مكافحة آفة القطن بالمحافظة استهدفت مناطق زراعة المحصول في جعار، الغريات، باشحارة، الجول، واهل احمد، عمودي، السما، الديو، الحصن، الروا، المخزن، العبادل، عفيني، العنيسي، جعولة، الخاملة، الطرية، باتيس، خبت الاسلوم، الدراج.

لافتاً بأن الصنف الذي يزرع في أبين هو قطن طويل التيلة (المعلم ٢٠٠٠) ويبدأ موسم زراعته في أغسطس وهو من أجود أنواع القطن حيث يتم تخصيصه للتصدير الخارجي.

وبين الحروي أن آفات القطن التي استهدفتها الحملة في أبين هي حشرات ثاقبة ماصة (الذبابة البيضاء)، الجاسيد والمن، إضافة الى حشرات قارضة (الخنفساء البوابة، ديدان اللوز، أكلات الأوراق، دودة ورق القطن).

وفيما يتعلق بالصعوبات التي تواجهها الحملة في محافظة أبين اشار المهندس صالح الحروي أن وجود المناحل وانتشارها بشكل كبير وتغيب المزارعين وعدم حضورهم أثناء عمليات الرش أبرز المعوقات امام جهود المكافحة.

و تراجعت مساحة زراعة القطن في المحافظة خلال الموسم الجاري الى ٦٣٦٠ فداناً مقارنة بـ ١٣ الف فدان عام ٢٠٠٧م بسبب عدم تدفق السيول وارتفاع سعر العمالة فضلاً عن عوامل أخرى تتعلق بتدني سعر الإنتاج مقارنة بالنفقات.

و في محافظة لحج استهدفت حملة مكافحة الوطنية لآفات القطن أكثر من ٥٠٠ فدان مزروع بقطن (متوسط التيلة) وهو صنف مخصص للتسويق المحلي.

وحسب مدير ادارة وقاية النبات بمحافظة لحج المهندس وفاء محمد ناصر فإن عدم وجود جهات داعمة لتوفير البذور وتسويق المنتج تعد أهم العوامل التي تهدد

بدأ خلال النصف الثاني من شهر يناير تنفيذ المرحلة الثانية من الحملة الوطنية لمكافحة آفات القطن بمحافظات الحديدة وأبين ولحج بعد استكمال المرحلة الأولى من الحملة والتي استهدفت تغطية ١٦ ألفاً و ٧٧٨ فداناً من المساحات المزروعة بالمحصول.

وتستهدف المرحلة الثانية من حملة المكافحة التي تنفذها الإدارة العامة لوقاية النبات بوزارة الزراعة والري بالتعاون مع الهيئة العامة لتطوير تهامة ومكتبي الزراعة والري بمحافظات أبين ولحج مكافحة ما يقارب من ٨٠ بالمائة من المساحة الاجمالية المستهدفة في تلك المحافظات.

ففي محافظة الحديدة تم خلال المرحلة الأولى مكافحة مساحة ٩٩١٨ فداناً مزروعة بالقطن متوسط التيلة في ثلاث مناطق شملت سهل تهامة (حيس، زبيد) والمنطقة الوسطى (المراوعة، اللاوية، المنصورية، الدريهمي، العرشي) والمنطقة الشمالية حتى وادي مور.

وأوضح نائب مدير الشؤون الزراعية لوقاية النبات بالهيئة العامة لتطوير تهامة الدكتور مصطفى ثابت سعيد أن المرحلة الأولى من حملة المكافحة في المحافظة تم تنفيذها بواسطة فرق مكافحة ميدانية وبإشراف فنيين متخصصين من وقاية النبات باستخدام ٣١ آلية ومرشة محملة على سيارات. مشيراً الى أنه يجري حالياً تنفيذ المرحلة الثانية في اطار حملة مكافحة آفة القطن.

وبين الدكتور مصطفى ان الحملة تستهدف مكافحة مجموعة من الحشرات القارضة (ديدان اللوز) وحشرات ماصة (الذبابة البيضاء، المن الأبيض

لافتاً الى أهمية الحملة في التقليل من خسارة المحصول أو الفاقد منه وتحد المكافحة من إنتشار الآفات وبما يضمن زيادة في الإنتاجية وتحسين دخل مزارعي القطن.

وحسب مصطفى فإن عدم إلتزام مزارعي القطن بالتوصيات والإرشادات الزراعية الخاصة بزراعة المحصول وفقاً للعمليات الزراعية المثلى تعد أبرز المعوقات الفنية التي تواجهها الحملة.

وأشار الى أنه يتم خلال الحملة توعية مزارعي القطن بالطرق الحديثة في زراعته ابتداءً من تسوية الأرض وحرثها، والمباعدة بين اشجار القطن وزراعة المحصول على شكل خطوط.

و فيما يتعلق بزراعة القطن في محافظة الحديدة فقد شهدت خلال السنوات الأخيرة تراجعاً ملحوظاً حيث انخفضت مساحة زراعته من ٤٠ ألف فدان الى ٣٠ ألف فدان وصولاً الى ١٠ آلاف فدان خلال العام الماضي.

وعزا الدكتور مصطفى ذلك التراجع

تزايد زراعة القات بنسبة ١٢٪ سنوياً. و ٣٠٪ من المياح الجوفية تستنزف في ري القات

الحد من زراعة القات التحدي الأكبر للتنمية الزراعية في اليمن

ينفقون نصف دخلهم عليه وبين الساسة ورجال الأعمال الذين يقولون إن القات يسهم في إبرام الصفقات كما هو الحال مع رياضة «الجولف» في الغرب. ويزيد من انتشار القات في اليمن عدم صدور تشريعات قانونية تحرم تعاطيه أو الاتجار فيه مقارنة بالدول التي اعتبرته من المواد المخدرة المحظورة مثل المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، والتي ظهر تعاطي القات في بعض محافظات المتاخمة للحدود اليمنية وبخاصة في منطقة «جيزان».

وفي السنوات الأخيرة اتخذت الحكومة اليمنية عدة إجراءات في محاولة منها للحد من هذه الظاهرة، منها منع تعاطيه في المؤسسات العسكرية والأمنية وداخل المؤسسات الحكومية. وعملت على زيادة ساعات العمل

لتفوت على المتعاطين فرصة شرائه أو الخروج قرب الثانية عشرة ظهرًا إلى الأسواق بحثًا عنه لكن إلى الآن لم تجد هذه الإجراءات نفعًا في التقليل من تعاطي القات المنتشر بين اليمنيين على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية ومستوياتهم الثقافية.

وأُنشئت بعض الجمعيات الأهلية لمحاربة القات، من أشهرها الجمعية الوطنية لمواجهة أضرار القات التي تأسست عام ١٩٩٢، ولها فروع في بعض المحافظات، وتهتم بنشر الوعي بأضرار هذا النبات المخدر.

وكانت عدة قرارات حكومية أصدرت بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٦ تمنع زراعة القات أو تعاطيه وباءت جميعها بالفشل نظرا لعدم وجود آلية فعالة لتنفيذها.

وكان فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية دعا الشباب إلى الابتعاد عن مجالس القات والانطلاق نحو النوادي والرياضة بكل أنواعها والأنشطة الثقافية.

ويبدو فخامة رئيس الجمهورية وفي أكثر من مناسبة إلى الابتعاد عن تناول القات لتأثيراته الصحية والاقتصادية على تعاطيه، والاستفادة من الوقت في ممارسة الرياضة والمطالعة وتنمية القدرات والمعارف.

وفي يناير ٢٠٠٧م أصدر فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة توجيهات بمنع تناول القات أثناء الواجب لمتنسيبي القوات المسلحة والأمن، باعتبار ذلك مخالفة ويؤثر على مستوى الأداء أثناء تنفيذ الأعمال والواجبات.

وتقول وزيرة حقوق الإنسان الدكتورة هدى ألبان إن وزارتها تعد مشروعاً جديداً سيعمل على توعية المجتمع بأضرار القات.

وفي بادرة إيجابية أقر المجلس المحلي في جزيرة «سقطرى» منع دخول القات إلى الجزيرة ابتداءً من مطلع العام ٢٠٠٨م ومعاينة كل من يقوم بإدخال القات إلى الجزيرة ومصادرة كمية القات التي يحاول إدخالها إلى الجزيرة عبر المنفذ الجوي. وبذلك يكون المجلس المحلي بهذا القرار الشجاع والحكيم والأول من نوعه في الجمهورية قد مارس صلاحياته الحقيقية لحماية مصالح المواطنين وتنفيذ الإجراءات الحكومية الهادفة إلى مكافحة القات.

ولغرض وضع هذا القرار موضع التنفيذ وزع المجلس تعهدات إلى بائعي القات للإمضاء عليها تعهداً بعدم محاولة إدخال القات إلى الجزيرة.



المحاصيل الأخرى خاصة وأن أعداد متناولي القات في زيادة مستمرة مع النمو السكاني المتزايد ودخول مستهلكين من الفئات العمرية الصغيرة.

وعلى الرغم من أضرار القات فإنه يعد نشاطاً اقتصادياً هاماً لنسبة كبيرة من السكان تتراوح ما بين ٢٠-٣٠ بالمائة، وبفضل عائلاته الكبيرة فقد ارتفعت نسبة العاملين في زراعته إلى أكثر من ٢٤ بالمائة من إجمالي قوة العمل في قطاع الزراعة.

وقد كشفت دراسة أعدتها وزارة الزراعة، أن القات يساهم بنحو ٣٣ بالمائة من الناتج الزراعي أو ما يعادل نحو ٧,٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وهو يساوي قرابة ٥٤ بالمائة من مساهمة النفط.

وأكدت الدراسة أن القات هو أكثر المحاصيل الزراعية ربحية على الإطلاق إذ بلغ إجمالي عائد الهكتار الواحد منه ٢,٥ مليون ريال في عام ٢٠٠١، بينما قدر عائد الهكتار من المحاصيل الأخرى بحوالي ٥٤٧ ألف ريال في المتوسط للفأكة، وحوالي ٤٥٠ ألفاً للخضر وحوالي ٤١٩ ألفاً للمحاصيل الأخرى وحوالي ١٠١ ألف ريال للحبوب.

وتشير إحصاءات رسمية إلى أن نصف مليون أسرة يعتمد دخلها الأساسي على زراعة وتجارة «القات» أي أن أكثر من ٢٠ بالمائة من سكان اليمن ارتبطت حياتهم بزراعته والاتجار فيه كما أن ٤٢ بالمائة من السكان بدءاً من سن العاشرة فما فوق يتناولونه، الأمر الذي يجعل من مقاومة زراعة القات أمراً معقداً.

كما أفاد تقرير رسمي حديث أن «القات» يحتل المرتبة الثانية بعد الغذاء في إنفاق الأسرة اليمنية والذي يتراوح ما بين ٢٦-٣٠ بالمائة من دخلها، وقد حسم الإنفاق الشعبي على تعاطيه بنحو ٢٥٠ مليار ريال سنوياً مما يشكل عبئاً على ميزانية الأسرة خصوصاً ذات الدخل المحدود.

بداية الخطر وإجراءات حكومية للحد من زراعة القات

وبدأت وزارة الزراعة والسري في الأونة الأخيرة توزيع محاصيل بديلة مجاناً ودعم عمليات الري، كما تسعى لحظر زراعة القات في بعض المناطق الملانمة لزراعة الحبوب، إلا أن القات أصبح جزءاً من النسيج الاجتماعي لليمن على نحو يصعب معه اقتلاعه.

ويشجع استخدامه بين المزارعين الذين

الساعات الأولى للتعاطي، ثم يعقب ذلك شعور بالاكنتاب والقلق. وحذر أستاذ المبيدات بجامعة صنعاء الدكتور عبد الرحمن ثابت من خطر القات وأضراره الصحية على الفرد والمجتمع. مؤكداً أن القات سبب رئيسي لظهور كثير من الأمراض السرطانية والخطيرة.

ولفت إلى أن أعشاب القات لا تخلو من المبيدات حتى بعد غسلها بالماء جيداً؛ لأن المبيدات تتخزن داخل نبتة القات نفسها وبالتالي فهي أحد مكوناته الأساسية، ولهذا فالإقلاع عن مضغ القات هو الحل الأمثل للوقاية من الأمراض.

،،القات والاقتصاد،،

وفيما يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية وأحد أهم القطاعات الرئيسية المكونة للناتج المحلي في اقتصاد اليمن حيث يسهم سنوياً بحوالي ١٧,٦ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، فضلاً عن كونه مصدر دخل لأكثر من ٥٤ بالمائة من إجمالي القوى العاملة، ويعتمد عليه ما يزيد عن ٧٤ بالمائة من سكان الريف.

وأكدت دراسة حديثة أن «القات» يمثل التحدي الأكبر الذي يقف أمام تنمية الزراعة، فزراعته تحتل مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة ويستهلك كميات من المياه يمكن استغلالها في محاصيل أخرى نافعة يحتاج إليها الشعب في غذائه.

وأضافت الدراسة أن مساحة القات خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٣ بلغت بالمتوسط حوالي ٩٩ ألف هكتار، مثلت ٩ بالمائة من إجمالي المساحة المزروعة في البلد العربي، وأن قيمة الإنتاج خلال تلك الفترة بلغت بالمتوسط حوالي ٦٣ مليار ريال مثلت نحو ٣٨ بالمائة من إجمالي قيمة المحاصيل المزروعة خلال تلك الفترة.

ويؤكد رئيس مكتب التنسيق والاتصال مع منظمة التجارة العالمية الدكتور حمود النجار أن القات هو المتهم الأول في تدهور اقتصاد اليمن. معتبراً القات منشأ ومصدراً لغالبية المشاكل وحالة الفوضى التي وصفها بالخلافة التي يعيشها البلد.

وأثرت زراعة القات على معظم المحاصيل المهمة باليمن وخاصة البن الذي اشتهرت به لسنوات طويلة وفي تقديرات منظمة الأغذية والزراعة تقدر المساحات المزروعة بالقات في اليمن بربع مساحة الأراضي المروية.

،،وجهاً آخر،،

على الوجه الآخر، يعد القات أكثر المحاصيل ربحية بالمقارنة مع

بوزارة الزراعة والري أن زراعة القات تزيد بنسبة ١٢ بالمائة سنوياً، خلال الفترة من عام ١٩٩٧، وحتى ٢٠٠٥، فيما تضاعفت مساحة زراعة البن ٥ مرات، والعب مرتين، ويتم سقي ٨١ بالمائة من هذه المساحة بالمياه الجوفية.

وقال «إذا تم استعمال الطرق الحديثة في سقي حقول القات، فسنتمكن من توفير ٢٠ إلى ٣٠ بالمائة من المياه سنوياً، وهو ما يعادل حوالي ١٨٣ متراً مكعباً».

غير أن أشجار القات ما زالت تسقى بالطريقة التقليدية، حيث يتم إغراق الحقول بالمياه مما يتسبب في ضياع كميات كبيرة من المياه.

كما أن المزارعين يضطرون إلى سحب المياه من الآبار وتوصيلها للحقول عبر السواقي وبذلك يضيع الكثير منها في الطريق ونادراً ما يستعمل المزارعون طرق الري الحديثة.

،،القات والصحة،،

ويؤكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، أن القات ليس هماً زراعياً وبيئياً فحسب ولكنه يشكل مخاطر كبيرة على صحة الناس خاصة عند استخدام المبيدات بصورة عشوائية.

وفي إبريل العام الماضي كشفت دراسة بحثية حديثة أن المصابين بمرض الهضم المزمن الذين يتعاطون القات أكثر عرضة للإصابة بسرطان المريء من غيرهم.

وبعد مقارنة نتائج الفحص النسيجي لعينات أخذت بالمنظار من الجزء السفلي من المريء لـ ١٦٠ مصاباً بمرض الهضم المزمن نصفهم من متعاطي القات، أثبتت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعاطي القات والتشوهات الخلوية «ديسبليزيا» في الجزء السفلي من المريء، وهي مرحلة ما قبل تكون الخلايا السرطانية الذي يشكل إحدى المضاعفات الصامتة والخطيرة لعسر الهضم المزمن.

وتزداد حالات الإصابة بالسرطان في اليمن، وكذلك الفشل الكلوي والتليف الكبدي، والسبب في ذلك يعود إلى أن المزارعين يلجأون إلى استخدام المبيدات الخطرة وبشكل عشوائي لزيادة إنتاج مزارعهم.

وأدرجت منظمة الصحة العالمية القات ضمن قائمة المواد المخدرة منذ عام ١٩٧٣، بعد ما أثبتت الأبحاث احتواء نبتته على مادتين مخدرتين، هما: «نوربيسيدوفيدرين» و«الكاتين» ولهذا المواد تأثير على الجهاز العصبي، حيث تتسبب إفراز بعض المواد الكيميائية التي تعمل على تحفيز الخلايا العصبية مما يقلل الشعور بالإجهاد والتعب، ويزيد القدرة على التركيز في

،،القات والمياه،،

وفي الوقت الذي يواجه فيه اليمن تحدياً كبيراً ومتصاعداً في مجال المياه التي يتناقص مخزونها الجوفي مقابل تزايد الطلب عليها والاستنزاف الجائر للأحواض - خاصة في المحافظات والمدن المنتشرة فيها زراعة القات - تتزايد المساحة المزروعة بالقات باستمرار بسبب تزايد الطلب عليه.

ويشير الأرحبي إلى أن القات يستنزف أكثر من ٣٠ بالمائة من المياه المخصصة للزراعة، ويظهر نقص المياه كأخطر تهديد اقتصادي للدولة التي يبلغ عدد سكانها ٢٢ مليون نسمة.

وقدرت دراسة حديثة في مجال المياه والمخزون المائي في اليمن كمية استهلاك زراعة القات من المياه بحوالي ٨٠٠ مليون متر مكعب في السنة. وتعد العاصمة صنعاء أكثر المناطق التي تعاني انخفاض المخزون المائي بسبب القات حيث تستخدم أكثر من ٤ آلاف بئر في صنعاء لري القات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض جداول المياه بمتوسط ٣ إلى ٦ أمتار سنوياً.

وحذر متخصصون في مجال الزراعة من أن منطقة صنعاء تعاني من الجفاف بحلول عام ٢٠١٥؛ نظراً لأن أشجار القات تستنفذ نحو ٧٠ بالمائة من الموارد المائية في اليمن.

إلى ذلك اعتبر المهندس عبدالعزيز الذبحاني أخصائي إرشاد الري بالوحدة الحقلية الشمالية لمحافظات: صنعاء، عمران، والمحويت زراعة القات أحد مصادر الاستنزاف الجائر للمياه في اليمن إلى جانب عمليات الري التقليدي خاصة في حوض عمران.

مبيناً أن حوض عمران يعاني من نقص في المياه وصل إلى ستة أمتار في حين زاد عمق الآبار من ٢٥٠ متراً عام ٢٠٠١، إلى ٤٥٠ متراً عام ٢٠٠٦.

ويحذر خبراء ومسؤولون من التهديد الذي تشكله زراعة القات على مصادر المياه في البلاد، إذ تقدر الهيئة الوطنية للمياه مجموع المياه العذبة المتجددة في اليمن بـ ٢,٥ مليون متر مكعب سنوياً، ١,٥ متر مكعب منها من المياه السطحية، و١ مليون متر مكعب من المياه الجوفية.

وهو ما أكدته بيانات الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي التابعة لوزارة الزراعة، إذ كشفت أن حوالي ٩٠٠ متر مكعب من المياه الجوفية تُستعمل لري القات.

وبالرغم من استنزاف زراعة القات للمياه الجوفية، إلا أنها تتزايد باستمرار بسبب ارتفاع الطلب عليه، وبخاصة أن هناك أكثر من ٢٦٠ مليون شجرة قات في البلاد، يقوم الفلاحون بزراعته من ٣ إلى ٤ مرات في السنة.

ويؤكد مدير وحدة أبحاث القات

أكثر من ٧٠٠ ألف مواطن يعملون في زراعة أشجار القات، نصفهم تقريباً من النساء، ووفقاً للعديد من الدراسات يزيد عدد مستهلكي القات من الرجال والنساء عن ثلث عدد سكان البلاد البالغ أكثر من ٢٠ مليون نسمة، وينفقون أكثر من مليار دولار سنوياً على شراء القات، كما يبذلون أكثر من عشرين مليون ساعة عمل يومياً في البحث عنه وتعاطيه.

وإزاء ما يمثل ذلك من خطر على القطاع الزراعي والاقتصادي الزراعي اليمني، أخذت الحكومة خلال الفترة القريبة الماضية في وضع خطط وإجراءات للحد من زراعة القات، والتي تستنزف نسبة تصل إلى ٣٠ بالمائة من المياه المتوفرة لزراعة المحاصيل، وتهدد الأمن الغذائي في الدولة.

وتسمى الحكومة خلال سنوات الخطة الخمسية الاقتصادية الثالثة، إلى إيجاد بدائل لزراعة واستهلاك القات كظاهرة اجتماعية يومية مكلفة اقتصادياً ومضرة صحياً. وقدرت الخطة الخمسية الثالثة حجم الإنفاق الشعبي على تناول القات بنحو ١,٢ مليار دولار سنوياً.

،،القات في توسع،،

تسعى الحكومة لتقليل زراعة القات المنتشرة بكثرة، بهدف تقليص رقعة زراعته، والحد من أضراره وزحفه على حساب زراعة المحاصيل، خاصة الحبوب والفواكه والخضار اللازمة لتوفير الأمن الغذائي.

ويعتبر نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي، زراعة القات التحدي الأكبر الذي يواجه الزراعة في اليمن.

ويؤكد أن مؤشرات خطر القات أصبحت واضحة للجميع ومحددة تستدعي شحذ الهمم وبذل كافة الجهود من أجل مواجهة مشكلة القات، التي قال أنها أصبحت معضلة تواجه التوسع في زراعة المحاصيل الغذائية اللازمة لتوفير الأمن الغذائي.

وتشهد زراعة القات توسعاً ملحوظاً بمعدل ٤-٦ آلاف هكتار سنوياً، ويستحوذ على أكثر من ٣٠ بالمائة من المياه المخصصة للزراعة، بالإضافة إلى أن القات شهد خلال السنوات الأخيرة توسعاً كبيراً في الإنتاجية والاستهلاك.

وفي العام الماضي ارتفعت مساحة الأراضي المزروعة بالقات في اليمن إلى ١٤١ ألفاً و١٦٣ هكتاراً، من ١٣٦ ألفاً و١٣٨ هكتاراً في العام ٢٠٠٦م، فيما ارتفعت إنتاجيته من ١٤٧ ألفاً و٤٤٤ طناً إلى ١٥٦ ألفاً و٢٩٠ طناً خلال الفترة نفسها، في تطور لافت لانتشار زراعته وزحفه بشكل كبير ومتسارع خلال السنوات الأخيرة صوب المساحات الزراعية من المحاصيل الأخرى كـ «الحبوب وبعض الفواكه».

وتبين الدراسات المختلفة أن ٨٥ بالمائة من زراعة القات تتركز في خمس محافظات هي: «عمران، ذمار، صنعاء، حجة وإب».

وأظهرت تلك الدراسات أن متناولي القات في زيادة مطردة وخاصة فئات الشباب وصغار السن، حيث يصل تعاطيه إلى ٧٠ بالمائة في صفوف الرجال، وأكثر من ٣٠ بالمائة في صفوف النساء.

التوسع الكبير والسريع للمساحات المزروعة بالقات يستدعي من الحكومة اتخاذ قرارات أكثر حزمًا وصرامة باعتباره كارثة تسبب استنزاف كميات هائلة من المياه الجوفية يمكن الاستفادة منها في زراعة المحاصيل الأخرى.

الغاز الحيوي وطريقة إنشاء وحداته الانتاجيه في المناطق الريفية

إعداد

م / احمد لطف محمد م / محمد الذبحاني

جدول يوضح أدوات ومستلزمات تشغيل وحدة البايوغاز

م	نوع المواد	الكمية
1	اسمنت البناء والتليس	100 كيس / 50 كغ
2	الطوب لبناء الوحدات مقاس 20x15x5 سم	8000 قطعة
3	رمل ناعم للتليس وعمل الصببات والبناء	5 طن / 5 سيارات
4	كري خرسانة	5 طن / 5 سيارات
5	سيكا بودرة تليس	50 كغ / عبوة ٥ كغ
6	مواسير بلاستيكية ضغط قطر 6هش x 6متر طول لدخول وخروج المخلفات	3 مواسير
7	مواسير حديد نصف هش 6متر عمل التمديدات وتوصيل الغاز للمنزل	15 ماسورة
8	ليات بلاستيك غاز قطر نصفهش	لفة واحدة / 20 متر
9	ليات بلاستيك شفاف لقياس واختبار الضغط (مانومتر) قطر 8 مم	لفة واحدة / 10 متر
10	غرابيل نيسة عادية وناعمة	10 قطع
11	توصيلات وقطع مختلفة لربط التمديدات وتشغيل وحدة البايو غاز	60 قطعة
12	مكعبات شمع البرافين لدعم التليس	50 قطعة / 5 دسات
13	كاروسين للاذابة	10 لتر



أحماض عضوية ثم بفعل بكتيريا الميثان تتحول المواد العضوية إلى غاز الميثان مختلطاً بثاني أكسيد الكربون على هيئة فقاعات صغيرة تتجه أعلى غرفة التحليل ومن ثم الى جهاز الوقود مباشرة الموجودة في المطبخ على هيئة غاز طبيعي للاستخدام المنزلي (الطبخ - الإنارة) والذي يتراوح إنتاجيته في هذا النظام ما بين (٢-٣ م^٣) حجم غاز لكل ٣م^٣ حجم غرفة التحليل .

مراحل وخطوات إنشاء وحدة

بيوغاز لإنتاج الغاز الحيوي

المرحلة الأولى الإعداد لإنشاء الوحدة:
١- تحديد المواقع المناسبة من حيث توفر درجة الحرارة الملائمة (٢٣-٣٠) درجة مئوية وتوفير حيوانات منزلية خاصة الابقار (٢-٣) كشرط اساسي لإنشاء بيوغاز .
٢- شراء وتوفير المواد والمستلزمات وأدوات إنشاء وتشغيل وحدات البايو غاز كما هو موضح في الجدول

المرحلة الثانية بناء الوحدات وتشغيلها:

وتتضمن الخطوات التالية:
١- إعداد وتجهيز الحفرة بعمق ١.٨٠م وقطر ٣ متر على شكل دائري .
٢ - صب قاعدة الوحدة (حوض التحليل) بالخرسانة العادية بقطر ٢.٨٠ م وسماكة ٩ سم بالخرسانة العادية وبالنسب (٣ كري : ٢ رمل : ١ اسمنت) و البدء في البناء .
٣- بناء جدار الوحدة بمادة الطوب (حجم ٥ × ١٥ × ٢٠ سم) والاسمنت على شكل نصف كرة تحديدها للأعلى ومرتكزة على نصف القطر الأسفل لقاعدة الوحدة مع استمرار البناء

نبذة مختصرة عن الغاز الحيوي

بدأ اكتشاف الغاز الحيوي في عام ١٧٧٦ م في إيطاليا ، والذي كان يتولد في المستنقعات ولذلك سمي بـغاز المستنقعات .
أنشئت أول وحدة في العالم في الهند عام ١٨٩٠ م لإنتاج الغاز الحيوي من مخلفات الإنسان ، وبدأ التطبيق الفعلي لإنتاج الغاز الحيوي في ألمانيا أثناء الحرب العالمية الثانية من مخلفات المزارع والإنسان والحيوان كوقود بديل للبتروول .

وكان انتشارها في البلدان المتقدمة (أوروبا وأمريكا) ثم البلدان النامية في الخمسينات في القرن الماضي كإندونيسيا وفي السبعينات في الصين على مستوى المنزل لإمداد أسرة واحدة بالطاقة والسماد العضوي ، وفي اليمن بدأت محاولة إنشاء وحدات الغاز الحيوي في محافظة لحج في التسعينات (كلية ناصر للعلوم الزراعية - قرية الحبليل) من خلال وزارة الكهرباء والمياه بحثاً عن مصادر طاقة جديدة بديلة عن النفط إلا أن هذه المحاولة لم يكتب لها الاستمرارية وبدأ إحياء هذا النشاط في كل من محافظتي المحويت (مكتب الزراعة ، ومنظمة كير) وريمه (مكون البحوث بمشروع التنمية الريفية بمحافظة ريمة) .
وتتلخص عملية إنتاج الغاز الحيوي من خلال تخمر المخلفات بمعزل عن الهواء في وسط مائي (٨-١٠٪ مواد صلبة ٩٠-٩٢٪ ماء) مع توفر ظروف ملائمة من الحرارة والحموضة لنشاط البكتيريا اللاهوائية والتي تقوم بتحليل المواد العضوية إلى

للجدار حتى ارتفاع ٤٥ سم المطلوب لتركيبه وتثبيت ماسورة الدخول

للمخلفات ثم الاستمرار لبناء لجسم الوحدة حتى الارتفاع ٧٢ سم موضع تركيب وتثبيت ماسورة الخروج مع عمل رقبة حول نقطة اتصال ماسورتى الدخول والخروج بجسم الوحدة من الخرسانة العادية (اسمنت + نيسة فقط) لتثبيتها بشكل مائل ومنع التسرب .
٤- الاستمرار في بناء الضخوف مع الرش المستمر بالخلطة المكونة من الاسمنت والسيكا والماء على شكل لينة لزيادة تماسك البناء مع القيام بالتليس لجدار الوحدة من الخارج
٥- تثبيت ماسورة الدخول للمخلفات ثم الاستمرار لبناء لجسم الوحدة حتى الارتفاع ٧٢ سم موضع تركيب وتثبيت ماسورة الخروج .
٦- تركيب وتثبيت ماسورتياالدخول والخروج .
٧- الردم خلف البناء بالتربة الناعمة مع الرش بالماء والدك عليها (بين جدار البناء وجدار الحفرة)
٨ - مواصلة البناء في جسم الوحدة مع المحافظة على الشكل الكروي لها .
٩ - صب قاعدة لينة رقبة الوحدة عليها بارتفاع منسوب البناء بحيث تكون قمة الوحدة بمستوى واحد .
١٠- بناء رقبة الوحدة (غرفة التحليل) من نفس الطوب المستخدم في بناء الجدار مع الاسمنت وبارتفاع ٣٠ سم وبشكل دائري
١١- بناء جدار وسط الخلية في الثلث الاول للوحدة من جهة ماسورة التغذية متر فتحة من جهة جدار الوحدة للسماح بمرور المخلفات خلالها (بناء نصف الجدار قبل التليس للوحدة من الداخل . وبناء النصف الآخر بعد التليس)
١٢- تليس الوحدة من الداخل ويتم ذلك بيوم واحد على شكل خمس طبقات كالتالي:-
- الطبقة الاولى طرطشة باللبنية (عبارة عن ماء+سيكا+اسمنت فقط)
- الطبقة الثانية التليس بالخلطة الاسمنتية (٢.٥ رمل ناعم ومغسول : ١

اسمنت) نصف هش الى ٨ مم والذي يتصل بلي بلاستيكي ابيض شفاف قطر ٨ مم مملؤ بالماء (كما نومتر) والمثبت على لوحة الاختبار للضغط مرقمة من ١-١٠٠ سم و١٩- اختبار قياس الضغط: وذلك بعد ملئ الغرفة بالماء فيرتفع الضغط في الانبوب الموجود على لوحة اختبار الضغط (المانومتر) ويترك مدة ١٢ ساعة ثم يقاس الضغط للماء مرة اخرى فمتى ما كان الضغط في نفس المستوى (عمود الماء) فان الوحدة تكون سليمة من التسريب اما اذا انخفض الضغط الى اكثر من ٦ سم في المانومتر فيدل ذلك على وجود تسريب ويتم معالجته على الفور من خلال رفع او خفض الغطاء الاول للوحدة
٢٠- ملء الوحدة بالمخلفات الحيوانية المجهزة سابقا في براميل ونسبة ١٠٪ ماء : ٩٠٪ ذيل ويحدود ٨٠-١٠٠ كغ من المحلول كبادئ لعملية التشغيل و التنفيس للهواء مدة قد تصل الى ٣ ايام حتى الحصول على الغاز المطلوب
٢١- مد انابيب توصيل الغاز الى المنزل وربط خط الغاز الى المطبخ مباشرة (الشوالة) مع تركيب منظم الغاز قبل الشوالة مباشرة للتقليل من فقد الضغط الواصل به الغاز الى الشوالة.
الفوائد المحققة من إنشاء واستخدام وحدة البايوغاز:
١. تامين احتياجات الاسرة من الوقود للاستخدام المنزلي
٢. توفير شراء مادة الغاز بمتوسط (١٥٠٠-٢٠٠٠) ريال شهريا كانت الاسر تستهلكها لشراء الغاز من السوق
٣. توفير الجهد والمعاناة على الاسرة (المرأة والفتاة) بصورة اساسية في جمع الاحطاب .
٤ . تامين احتياج الارض الزراعية من مادة السماد العضوي المتحلل الخالي من اللافات و بذور الحشائش وبمقدار ١٠٠ كغ/شهريا تقريبا وبالتالي
٥ . التخلص من الاضرار الصحية والبيئية والمحافظة على نظافة المسكن والاسرة بشكل عام

السعال (الكحه)

السعال هو مرض يحوي عدة أنواع مرضية تصيب الجهاز التنفسي ومن هذه الأمراض الالتهاب الشعبي (الشعب الهوائية) والنزلة والسعال الديكي الذي عادة ما يصيب الأطفال، كذلك يكون السعال أحد أعراض مرض الربو ، والالتهاب الرئوي وغير ذلك من الأمراض .
وتختلف درجة السعال تبعاً للمرض ، وقد يصحب السعال خروج بلغم أو مخاط فهناك السعال الأبيض المخاطي ، وهناك السعال الأخضر أو الأصفر أي الذي يصاحب أمراض الالتهاب الجرثومي ، كما أن السعال الدموي وهو غالباً ما يكون مصاحباً للإصابة بالسل الرئوي ، وقد يكون السعال ذرأحة كريبه وغزيراً بالمخاط وهو ما يصاحب عادة حالات الإصابة بالالتهاب الرئوي ، وقد يكون السعال جافاً أي غير مصحوب بالمخاط ، أما السعال الديكي والذي يصيب الأطفال بكثرة فهو يتميز عن غيره بتكرار نوبات السعال الزفيرية المتعاقبة التي تنتهي في أغلب الأحيان بشهيق شديد يحدث صوتاً عالياً مثل صباح الديك . والمرض ينتشر بين الأطفال حتى سن السابعة خلال الشتاء والربيع ، كما أن الإناث أكثر عرضة للمرض من الذكور .
وقد أهتم الطب الشعبي بالوصفات التي تعالج السعال مثل :
- استعمال مغلي العرقسوس

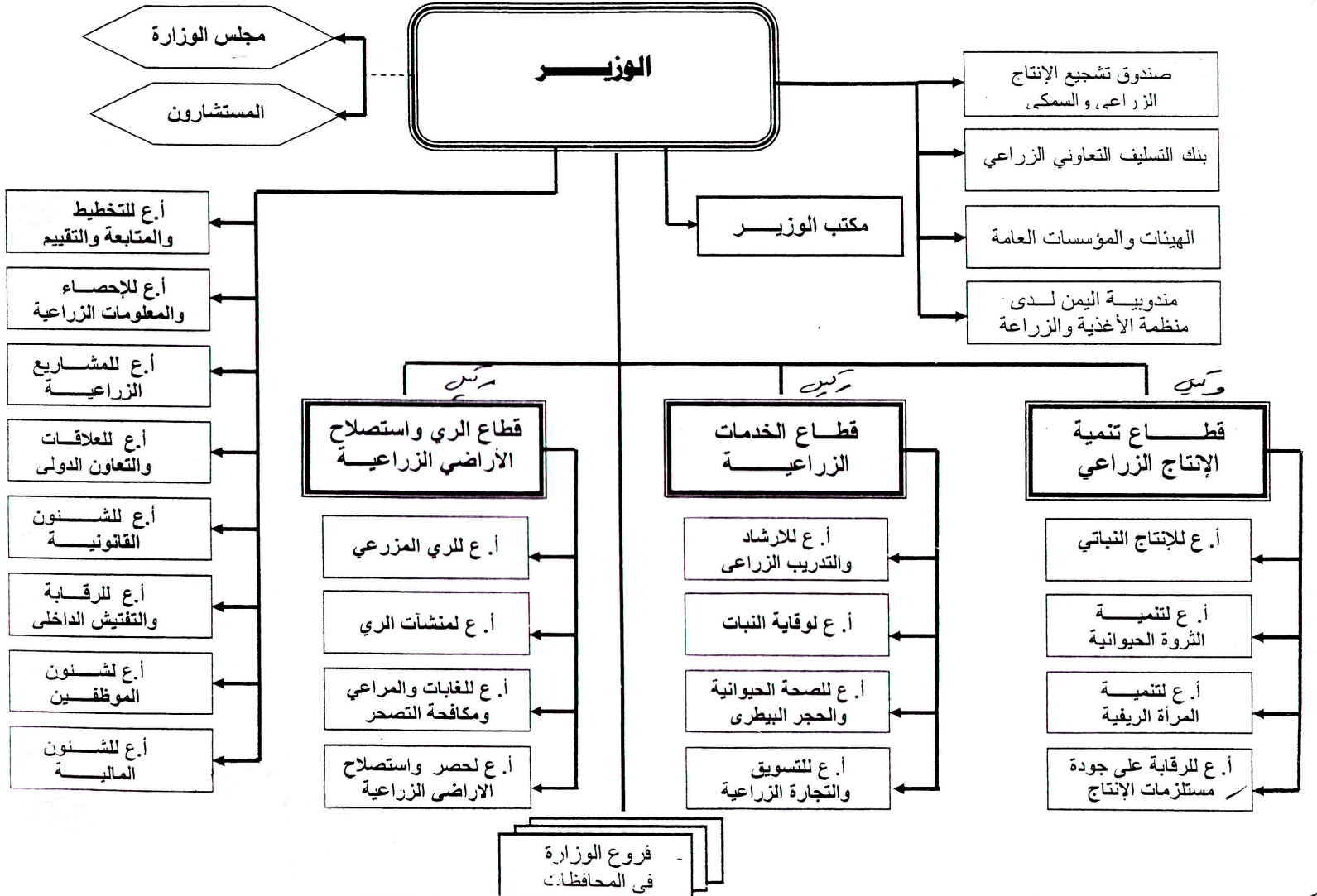
الطب البديل



مهندس إبراهيم محمد حسن السراج
خبير العلاج بالنباتات والاعشاب الطبية ماجستير نباتات طبية (الهيئة العامة للبحوث والارشاد الزراعي - فرع الهيئة لبحوث المرتفعات الشمالية - صنعاء))

النص الكامل للقرار الجمهوري رقم

الهيكل التنظيمي لوزارة الزراعة والري



١٤. وضع وتنفيذ خطط متكاملة للإرشاد الزراعي تكفل تنمية مهارات المزارعين ومربي الماشية وتحسين ادائهم وتطوير وسائل انتاجهم .

١٥. إقامة الغابات والمشاتل الحرجية والمراعي والعمل على حمايتها وتنميتها مما يضمن حماية البيئة من التصحر وحماية الثروة الحيوانية والحيوانات البرية من الانقراض .

١٦. اقتراح السياسات ووضع الخطط الهادفة إلى تشجيع استصلاح الأراضي وزيادة مساحة الرقعة الزراعية في المساحة الإجمالية للدولة .

١٧. الحفاظ على الأراضي الزراعية ووقايتها من السيول والعوامل الطبيعية الأخرى وحماية المدرجات الزراعية والأودية من الإنجراف .

١٨. حصر وتصنيف الأراضي الزراعية والقيام بالمسوحات الطبوغرافية ووضع الخرائط المختلفة لها بهدف الإستغلال الأمثل وكذلك حمايتها من عوامل التعرية والتصحر .

١٩. انشاء وتشغيل وصيانة منشآت الري وتنظيم استخدامها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٢٠. المساهمة في وضع خطط التنمية الريفية وتفعيل دور المرأة في مجال التنمية الزراعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٢١. اقتراح السياسات الهادفة إلى تشجيع ورعاية العمل التعاوني الزراعي والعمل على تنظيمه وتطويره بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وفقاً للتشريعات النافذة .

٢٢. التوجيه والإشراف على الهيئات والمؤسسات الزراعية الحكومية وفقاً للقوانين والقرارات المنظمة لها .

٢٣. اعداد الخطط والبرامج اللازمة لأنشطة الوزارة في المجالات المختلفة والتنسيق مع الجهات المعنية بتنمية الموارد البشرية في مجال التدريب الزراعي بمستوياته المختلفة .

٢٤. إقامة وتنمية علاقات التعاون مع الوزارت المماثلة في البلدان العربية والاجنبية وتمثيل الجمهورية لدى الهيئات والمنظمات الدولية والمراكز العلمية المتخصصة في مجال الزراعة والسري بما يخدم تنفيذ الخطط والاهداف الإستراتيجية للوزارة ، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة

٢٥. الأستخدام الأمثل للقروض والإعتمادات المخصصة للتنمية الزراعية وضمان تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها

٢٦. اقتراح ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى رفع كفاءة الاداء المالي والإداري وترشيد الانفاق وتطوير الموارد المالية للوزارة .

١. إقتراح السياسات العامة للدولة في مجال الزراعة والري ووضع الخطط والبرامج والمشاريع لتنمية الانتاج الزراعي ومتابعة تنفيذها .

٢. اقتراح التشريعات التي تنظم أداء القطاع الزراعي والعمل على تطبيق كافة القوانين والنظم المتعلقة بأنشطة الوزارة .

٣. إقتراح السياسات الهادفة إلى تشجيع وتنظيم الاستثمار في القطاع الزراعي بكافة أشكاله وتقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين بما يحقق الارتباط مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وزيادة حجم الصادرات

٤. إجراء البحوث العلمية والتطبيقية ذات القيمة العلمية والاقتصادية الهادفة لزيادة وتحسين الانتاج النباتي والحيواني وتوسيع الرقعة الزراعية واعتماد التقنيات الحديثة في الزراعة .

٥. تنظيم وتشجيع أذخار وتعميم التكنولوجيا والطرق والتقنيات الحديثة المناسبة في مجال الزراعة والري ووضع البرامج التدريبية والتثقيفية لتحسين فاعلية استخدامها بهدف خفض التكاليف وزيادة الانتاج .

٦. تنظيم وتحسين فاعلية وسلامة استخدام الموارد الوراثية وتقنياتها المستخدمة في مجال الزراعة بما يرفع كفاءة ونتاجية العمل ولا يؤثر سلباً على صحة الانسان والحيوان والبيئة .

٧. تطبيق أنظمة الحجر الصحي متكاملة للمشاتل وخدمة إكثار البذور والتقاوي .

٨. اعداد الدراسات الفنية والتصاميم ودراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع الزراعة والإشراف على التنفيذ بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٩. وضع السياسات التسويقية والتخزينية للمنتجات الزراعية بما يعزز من الفرص الاقتصادية مع الجهات ذات العلاقة .

١٠. تقدير احتياجات القطاع الزراعي من المستلزمات والمدخلات الزراعية والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في توفيرها وتنظيم تداولها وسلامة استخداماتها لتلافي مخاطرها على صحة الانسان والحيوان والنبات والبيئة ، وفقاً للتشريعات النافذة .

١١. إقامة المختبرات والمعامل ومحطات التجارب لتطوير الأبحاث الزراعية والاستفادة من نتائجها في وضع السياسات والبرامج وتطوير الانتاج كماً ونوعاً .

١٢. إقتراح انشاء المشاريع والمراكز الإقليمية لوقاية النباتات في المناطق البيئية المختلفة ووضع الخطط والبرامج المتكاملة للإشراف على أعمال الوقاية في مختلف مناطق الجمهورية

١٣. إقامة وتشجيع إنشاء شبكة متكاملة للمشاتل وخدمة إكثار البذور والتقاوي .

الفعالية من خلال تبني سياسات محفزة للاستثمار في استصلاح الاراضي والمساهمة في تهيئة البنية التحتية اللازمة لذلك .

٤. تشجيع التوجه نحو زراعة المحاصيل الزراعية والاقتصادية المدرة للدخل خارج المزرعة والاهتمام برفع القدرات الانتاجية للمنتجات التي تتمتع بطلب مرتفع في الخارج وفي مقدمتها العسل .

٥. تحفيز القطاع الخاص لزيادة وتنويع استثماراته في مختلف مجالات الانتاج الزراعي كماً ونوعاً وخاصة في المجالات التي تمثل أولوية في الاستراتيجية الزراعية العامة للدولة .

٦. تحسين جودة المنتجات الزراعية ورفع قدرتها التنافسية مع المنتجات الخارجية المماثلة في الأسواق المحلية والخارجية .

٧. الاستغلال الأمثل لمياه الري المطري والمياه الجوفية المستخدمة لأغراض الزراعة .

٨. تفعيل الشراكة مع المجتمع ودوره في الإنتاج الزراعي من خلال تشجيع العمل التعاوني والمساهمة في تنمية المجتمعات الريفية وعلى نحو خاص المراه الريفية التي تعتبر طرفاً أساسياً في هذا الجانب .

د- المهام والاختصاصات العامة :

تتولى الوزارة وفقاً لرسالتها ورؤيتها وأهدافها الاستراتيجية استناداً إلى الدستور والقوانين والسياسات العامة للدولة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ممارسة المهام والاختصاصات العامة التالية :

الاستراتيجية والمهام والاختصاصات العامة

مادة (٢) :

أ- رسالة الوزارة

تعمل وزارة الزراعة والري على تنمية وحسن استغلال الموارد والقدرة الزراعية للدولة بما يلبي حاجات المواطنين والاقتصاد الوطني من المنتجات الزراعية ويسهم بدور رئيسي في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الشاملة المستدامة للمجتمع .

ب- رؤية الوزارة :

تحسين معدل النمو السنوي في القطاع الزراعي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني في الفترة القادمة من خلال العمل على تحسين كفاءة أداء وإنتاجية الأنشطة الزراعية المختلفة .

ج- الاهداف الاستراتيجية :

تعمل الوزارة لتحقيق رؤيتها على تنفيذ الاهداف الاستراتيجية الآتية :

١. مراجعة السياسات والاساليب المتبعة في إدارة أداء القطاع الزراعي إنطلاقاً من التوجهات الاستراتيجية العامة للدولة في مجال الاصلاح الاقتصادي والمالي والإداري .

٢. إعادة هيكلة ورفع كفاءة وجودة أداء الخدمات التي تقدمها الوزارة والهيئات والمؤسسات والأجهزة الحكومية ذات العلاقة لدعم وتطوير أنشطة الانتاج الزراعي بما يواكب المتغيرات في دور وظائف الدولة ونظام السلطة المحلية .

٣. زيادة مساحة الرقعة الزراعية

رئيس الجمهورية ...

-بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية .

-وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية

-وعلى القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٤م بشأن إعادة تنظيم وزارة الزراعة والموارد المائية

-وعلى القرار الجمهوري رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٧م بشأن تشكيل الحكومة وتعديلاته

- وبناء على عرض وزير الزراعة والري

-وبعد موافقة مجلس الوزارة

،،

الباب الأول

الفصل الأول

التسمية والتعاريف

مادة (١) : تسمى هذه اللائحة باللائحة التنظيمية لوزارة الزراعة والري .

مادة (٢) : لأغراض تطبيق أحكام هذه اللائحة يكون للألفاظ والعبارات التالية

المعاني قرين كلاً منها ما لم يدل سياق النص على خلاف ذلك : -

١-الجمهورية

الجمهورية اليمنية

٢-الوزارة : وزارة الزراعة والري

٣-الوزير : وزير الزراعة والري

٤-اللائحة : اللائحة التنظيمية للوزارة

،،

الفصل الثاني

الرسالة والرؤية والاهداف

١٤. وضع وتنفيذ خطط متكاملة للإرشاد الزراعي تكفل تنمية مهارات المزارعين ومربي الماشية وتحسين ادائهم وتطوير وسائل انتاجهم .

١٥. إقامة الغابات والمشاتل الحرجية والمراعي والعمل على حمايتها وتنميتها مما يضمن حماية البيئة من التصحر وحماية الثروة الحيوانية والحيوانات البرية من الانقراض .

١٦. اقتراح السياسات ووضع الخطط الهادفة إلى تشجيع استصلاح الأراضي وزيادة مساحة الرقعة الزراعية في المساحة الإجمالية للدولة .

١٧. الحفاظ على الأراضي الزراعية ووقايتها من السيول والعوامل الطبيعية الأخرى وحماية المدرجات الزراعية والأودية من الإنجراف .

١٨. حصر وتصنيف الأراضي الزراعية والقيام بالمسوحات الطبوغرافية ووضع الخرائط المختلفة لها بهدف الإستغلال الأمثل وكذلك حمايتها من عوامل التعرية والتصحر .

١٩. انشاء وتشغيل وصيانة منشآت الري وتنظيم استخدامها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٢٠. المساهمة في وضع خطط التنمية الريفية وتفعيل دور المرأة في مجال التنمية الزراعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٢١. اقتراح السياسات الهادفة إلى تشجيع ورعاية العمل التعاوني الزراعي والعمل على تنظيمه وتطويره بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وفقاً للتشريعات النافذة .

٢٢. التوجيه والإشراف على الهيئات والمؤسسات الزراعية الحكومية وفقاً للقوانين والقرارات المنظمة لها .

٢٣. اعداد الخطط والبرامج اللازمة لأنشطة الوزارة في المجالات المختلفة والتنسيق مع الجهات المعنية بتنمية الموارد البشرية في مجال التدريب الزراعي بمستوياته المختلفة .

٢٤. إقامة وتنمية علاقات التعاون مع الوزارت المماثلة في البلدان العربية والاجنبية وتمثيل الجمهورية لدى الهيئات والمنظمات الدولية والمراكز العلمية المتخصصة في مجال الزراعة والسري بما يخدم تنفيذ الخطط والاهداف الإستراتيجية للوزارة ، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة

٢٥. الأستخدام الأمثل للقروض والإعتمادات المخصصة للتنمية الزراعية وضمان تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها

٢٦. اقتراح ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى رفع كفاءة الاداء المالي والإداري وترشيد الانفاق وتطوير الموارد المالية للوزارة .

الباب الثاني

قيادة الوزارة

الفصل الأول

مهام واختصاصات الوزير

مادة (٤) :

الوزير هو الرئيس الأعلى للوزارة ويتولى الإشراف على أعمالها وإدارة شئونها بصورة تكفل تحقيق السياسة العامة للدولة في مجال الزراعة وفقاً للدستور والقوانين واللوائح والقرارات النافذة طبقاً لمبدأ المسؤولية الشخصية والتشاور الجماعي بشأن القضايا الأساسية ويتحمل المسؤولية الفردية عن نشاط الوزارة بشكل كامل أمام

م (١٦٠) لسنة ٢٠٠٨م بشأن إعادة تنظيم وزارة الزراعة والري (٢-١)

مجلس الوزراء، ويمارس على وجه الخصوص المهام والاختصاصات الآتية :-
١- يصدر القرارات والأوامر والتعليمات والتوجيهات اللازمة لإدارة وتخطيط وظائف ومهام الوزارة.
٢- يشرف ويوجه ويراقب مسؤوليه ويطلب منهم تقديم التقارير الإشرافية، ويحق له تعديل أو إلغاء قراراتهم إذا كانت مخالفة للقانون والنظم والقرارات النافذة أو لأغراض تحسين تنفيذ المهام.
٣- يشرف على وضع خطط وبرامج عمل الوزارة والمرافق الخاضعة لإشرافه ويتابع تنفيذها ويقدم التقارير عن مستوى التنفيذ بحسب النظام المتبع.
٤- يشرف على وضع خطة الوزارة ضمن خطة مجلس الوزراء ويتابع تنفيذها ويقوم بتقديم التقارير عن مستوى تنفيذ قرارات مجلس الوزراء إلى المجلس حسب النظام.
٥- يصادق على قرارات مجالس إدارة المرافق الخاضعة لإشرافه أو إلغائها أو تعديلها أو تجميدها وفقاً للقانون.

٢- يقيم نتائج الأداء العام للقطاع ويقدم التقارير والمقترحات التطويرية بهذا الصدد إلى الوزير.
٤- يصدر التعليمات التنفيذية والإدارية في نطاق اختصاصه ويقيم أداء المرؤوسين وفقاً للوائح النافذة.
٥- يشرف على إعداد الخطط والبرامج التنموية المتعلقة بالقطاع ويتابع تنفيذها ويقيم كفاءه الأداء ومستوى الانجاز.
٦- يعقد الاجتماعات اللازمة بين الإدارات العامة التابعة له والإدارات العامة الأخرى.
٧- يمثل الوزارة في الداخل والخارج، عندما يكون التمثيل في مستواه.
٨- أية مهام واختصاصات أخرى ذات العلاقة بالقطاع الذي يرأسه تنص عليها القوانين واللوائح والقرارات النافذة أو تقتضيها طبيعة وظيفته أو توكل إليه من الوزير.

الفصل الثالث مجلس الوزارة

• مادة (٦) :-
أ- يشكل مجلس الوزارة برئاسة الوزير وعضوية كل من :-
• وكلاء الوزارة
• رؤساء ومدير وعموم الهيئات والمؤسسات الزراعية
• مستشارو الوزارة
• مديرو الإدارات العامة بالوزارة
ب- يتولى مجلس الوزارة دراسة وتقديم المشورة للوزير في المسائل المتعلقة بنشاط الوزارة وخاصة الأمور التالية :-
١- خطط العمل السنوية للوزارة والاجتماعية.
٢- خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٣- الخطة المالية وخطة القوى العاملة.
٤- المواضيع التي تقدم إلى مجلس الوزارة ويرى الوزير عرضها على مجلس الوزارة.
٥- تقارير الإنجاز الدورية وتقييمها.
٦- مشروعات القوانين واللوائح المنظمة لنشاط الوزارة.
٧- التقارير السنوية الخاصة بمهام وأنشطة الوزارة.
٨- تطوير مهام الوزارة وتنظيم أعمالها وتعديل هيكلها.
٩- أية موضوعات يرى الوزير عرضها على المجلس.
ج- يصدر الوزير نظام عمل المجلس وتحديد مواعيد اجتماعاته

الفصل الثاني

مهام واختصاصات وكلاء الوزارة

• مادة (٥) :-
يتولى وكيل الوزارة تحت إشراف الوزير وفي حدود اختصاصات القطاع الذي يرأسه القيام بالمهام والاختصاصات التالية :-
١- يشرف بصورة مباشرة على أعمال القطاع في حدود القوانين والقرارات والتوجيهات الصادرة من الوزير
٢- ينسق بين الإدارات العامة الواقعة تحت إشرافه ويتابع ويقيم تنفيذ كل منها للمهام الموكلة لها.

٢- بنك التسليف التعاوني الزراعي.
٣- الهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الخدمة العامة الأخرى التي تنص قرارات إنشائها على إخضاعها لإشراف الوزير
٤- مندوبية اليمن لدى منظمة الأغذية والزراعة
٥- مجلس الوزارة.
٦- المستشارون.
٧- مكتب الوزير.
٨- الإدارات العامة التالية :-
١- الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة والتقييم
٢- الإدارة العامة للإحصاء والمعلومات الزراعية
٣- الإدارة العامة للمشاريع الزراعية
٤- الإدارة العامة للعلاقات العامة والتعاون الدولي
٥- الإدارة العامة للشؤون القانونية
٦- الإدارة العامة للرقابة والتفتيش
٧- الإدارة العامة لشئون الموظفين
٨- الإدارة العامة للشؤون المالية
ثانياً : قطاع تنمية الإنتاج الزراعي وتبنيه :-

١- الإدارة العامة للإنتاج النباتي
٢- الإدارة العامة لتنمية الثروة الحيوانية
٣- الإدارة العامة لتنمية المراة الريفية
٤- الإدارة العامة للرقابة على جودة مستلزمات الإنتاج
ثالثاً : قطاع الخدمات الزراعية وتبنيه :-
١- الإدارة العامة للإرشاد والتدريب الزراعي
٢- الإدارة العامة لوقاية النبات
٣- الإدارة العامة للصحة الحيوانية والحجر البيطري
٤- الإدارة العامة للتسويق والتجارة الزراعية
رابعاً: قطاع الري واستصلاح الأراضي الزراعية وتبنيه :-
١- الإدارة العامة للري الزراعي
٢- الإدارة العامة لمشآت الري
٣- الإدارة العامة للغابات والمراعي ومكافحة التصحر
٤- الإدارة العامة لحصر واستصلاح الأراضي
• مادة (٨) :-
يرأس كل قطاع وكيل وزارة وكل إدارة عامة مدير إدارة عامة

• مادة (٩) :-

يحدد المستوى التنظيمي لمكتب الوزير بإدارة عامة ويصدر بتحديد اختصاصاته قرار من الوزير

الفصل الثاني

مهام واختصاصات الإدارات العامة في إطار كل قطاع الفرع الأول

• مادة (١٠) :-

قطاع تنمية الإنتاج الزراعي ويتبعه الإدارات العامة التالية :-
أولاً : الإدارة العامة للإنتاج النباتي ، وتختص بما يلي :-
١- اقتراح السياسات ووضع الخطط والبرامج والدراسات المتعلقة بتنمية الإنتاج النباتي في إطار الخطة العامة للوزارة.
٢- تحديد الأنواع المناسبة للبيئة اليمنية من مستلزمات ومدخلات الإنتاج الزراعي النباتي وعلى ضوء

نتائج التجارب البحثية التطبيقية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
٣- المشاركة في إعداد المواد الإرشادية في مجال الإنتاج النباتي والتنسيق مع هيئة البحوث الزراعية والجهات ذات العلاقة لتعميم نتائج الأبحاث التي تنفذ في هذا المجال
٤- الإشراف على إنتاج تقاوي المحاصيل الزراعية واستخدام البذور المحسنة والنقية والمشاركة في اعتماد البذور المكافحة محلياً.
٥- إعداد الدراسات والبرامج اللازمة لتشجيع التوسع في زراعة اشجار الفاكهة والبن والمحاصيل الاقتصادية الإستراتيجية والتصديرية ذات الجودة العالية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
٦- تشجيع التوسع في الزراعة المحمية لزيادة الإنتاج وتحسين النوعية .
٧- اقتراح التشريعات واللوائح المنظمة لنشاط الإنتاج النباتي .
٨- تنظيم ومراقبة عملية اعتماد واستنباط البذور والغراس
٩- تصنيف وتوصيف انواع واصناف المحاصيل النباتية وتسجيلها كأصول وراثية بهدف حمايتها وضمان حقوق ملكية اليمن الفكرية لها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
١٠- تقديم الدعم الفني لأنشطة الجمعيات التعاونية الزراعية ، واقتراح السياسات الهادفة إلى تشجيع إقامتها ورعايتها بما يكفل نجاحها وتحقيق أهدافها وتفعيل دورها في تنمية الإنتاج الزراعي .
١١- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة في مراقبة سير تنفيذ برامج الإنتاج النباتي في مشاريع التنمية الريفية .
١٢- أي مهام أخرى ذات علاقة بطبيعة عملها أو بمقتضى القوانين والقرارات النافذة أو تكلف بها من قبل قيادة الوزارة .

ثانياً: الإدارة العامة لتنمية الثروة الحيوانية ، وتختص بما يلي :
١- اقتراح السياسات ووضع الخطط والبرامج في مجال تنمية الثروة الحيوانية وحمايتها ومتابعة تنفيذها.
٢- القيام بالدراسات التطبيقية الميدانية في المجالات المتعلقة بتربية وتغذية الحيوان والدواجن والطيور والاستفادة من المخلفات النباتية والحيوانية في صناعة العلائق الغذائية للحيوانات محلياً.
٣- استكشاف فرص الاستثمار في مجال الإنتاج الحيواني وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية في مجال الثروة الحيوانية .
٤- حصر وتصنيف انواع واصناف الثروة الحيوانية وتسجيلها كأصول وراثية بهدف حمايتها وضمان حقوق ملكية اليمن الفكرية لها .
٥- حصر ودراسة الأنواع المختلفة من الحيوانات والطيور البرية وتصنيفها وتحديد أماكن تواجدها وتكاثرها ومواسم تحركاتها وعلاقتها بالتوازن البيئي والعوامل المؤثرة عليه واقتراح التشريعات اللازمة لحمايتها والمحافظة على

ماتبقى منها بالمشاركة والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
٦- بناء قاعدة بيانات خاصة بالثروة الحيوانية وذلك عن طريق جمع وتحليل المعلومات ونشر نتائجها للاستفادة منها .
٧- الاشراف الفني على أنشطة تشغيل الانتاج الحيواني والداخلي في الجمهورية والمشاركة في إقامة محطات نموذجية لإرشاد المزارعين إلى طرق التربية السليمة .
٨- دراسة وتحديد احتياجات البلاد من مستلزمات مدخلات الإنتاج الحيواني والدواجن كما ونوعاً.
٩- تحديد احتياجات الوزارة من الكوادر المتخصصة والفنية في مجال الإنتاج الحيواني والبيطري واقتراح برامج تدريبية لتطوير وتنمية مهاراتهم بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
١٠- الإشراف والمتابعة لأنشطة التلقيح الاصطناعي ونقل الأجنة وإصدار التصاريح بإقامة المراكز الخاصة بها .
١١- اقتراح المعايير الخاصة بتحديد المحتوى الغذائي والميزان العلفي للعلائق ، وكذا الشروط الفنية الأخرى المتعلقة بالسلامة الغذائية للأعلاف .
١٢- المساهمة في إعداد الرسالة الحقلية الإرشادية لتطوير مهارات المزارع في مجال تغذية وتربية الحيوان وزيادة إنتاجية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
١٣- المشاركة في الدراسات المتعلقة بتنمية المراعي وحمايتها واقتراح البدائل العلفية المناسبة لتغذية الحيوانات .
١٤- تشجيع وتنظيم تربية النحل وإنتاج العسل وتطوير الخبرات المتوارثة في هذا المجال وتقديم الرعاية لها وتنظيم عملية الاستيراد الخارجي للنحل ومستلزماته بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
١٥- أي مهام أخرى ذات علاقة بطبيعة عملها أو بمقتضى القوانين والقرارات النافذة أو تكلف بها من قبل قيادة الوزارة .

ثالثاً: الإدارة العامة لتنمية المأة الريفية ، وتختص بما يلي :-
١- اقتراح السياسات ووضع الخطط والبرامج لتعزيز الدور الاقتصادي للمراة الريفية في القطاع الزراعي ومتابعة تنفيذها.
٢- تنسيق مختلف الأنشطة المتعلقة بتنمية المراة المنفذة من قبل الوحدات التابعة للوزارة (مكاتب ، هيئات ، مشاريع) بما يحقق الأهداف والسياسات العامة المحددة من قبل الوزارة
٣- اقتراح الخطط والبرامج الخاصة بتدريب المراة الريفية في مجالات الصناعات الحرفية المنزلية وتربية الماشية ومنتجات الألبان وحفظ الغذاء وتصنيعه وتربية النحل وأعمال الإرشاد الر يفي والتدابير المنزلي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
٤- التنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة بالمهمة بتطوير الريف وصحة البيئة ورفع مستوى الأسرة الريفية للحصول على الدعم لبرامج ومشاريع

تنمية المراة الريفية من الجهات الحكومية وغير الحكومية والدول والمنظمات الدولية
٥- المساهمة في إيجاد قنوات تسويقية ملائمة ومقبولة لمنتجات المراة الريفية
٦- جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالمراة الريفية وإخراجها وإصدارها بشكل نشرات دورية بالتنسيق مع الإدارات والجهات ذات العلاقة ، وإعداد الدراسات والتقارير اللازمة على ضوءها .
٧- متابعة أنشطة المراة الريفية في مجال الإنتاج النباتي والحيواني واقتراح المشاريع الخاصة بدعم انشطتها في تلك المجالات .
٨- تنظيم والمشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل الخاصة بتنمية المراة الريفية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
٩- أي مهام أخرى ذات علاقة بطبيعة عملها أو بمقتضى القوانين والقرارات النافذة أو تكلف بها من قبل قيادة الوزارة .

رابعاً: الإدارة العامة للرقابة على جودة مستلزمات الإنتاج وتختص بما يلي:
١- اقتراح السياسات ووضع الخطط والبرامج والدراسات المتعلقة بجودة مستلزمات الإنتاج واستخدامها
٢- تنظيم اعمال الرقابة على مستلزمات ومدخلات الإنتاج الزراعي واقتراح اللوائح والإجراءات الهادفة إلى تأمين جودتها وسلامة تداولها واستخدامها وفقاً للمعايير المحلية والدولية المعتمدة .
٣- مراقبة جودة وصلحيات المواد ومستلزمات الانتاج والمخازن الخاصة بها وإتخاذ مايلزم من إجراءات لتحقيق شروط السلامة العامة والمحافظة على البيئة .
٤- التفتيش الدوري والمفاجئ على أماكن تداول مواد ومستلزمات الانتاج للتأكد من تطبيقها للتعليمات والقرارات النافذة والتزامها بمعايير الجودة والسلامة المهنية العامة .
٥- الرقابة على مشاريع ومزارع تربية وإنتاج الحيوانات وعلى مصانع إنتاج الاعلاف للتأكد من جودة ومدخلات الانتاج وسلامة التصنيع بما يتناسب مع المعايير القانونية المعتمدة بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة .
٦- تقديم التقارير عن نتائج أعمال التفتيش الدوري والمفاجئ واقتراح الإجراءات والتدابير الواجب اتخاذها تجاه المخالفين وفقاً للوائح والتشريعات ذات العلاقة
٧- اصدار تراخيص استيراد المبيدات بالتنسيق مع الإدارة العامة لوقاية النبات .
٨- اصدار تراخيص استيراد المبيدات بالتنسيق مع الإدارة العامة للصحة الحيوانية والحجر البيطري .
٩- أي مهام أخرى ذات علاقة بطبيعة عملها أو بمقتضى القوانين والقرارات النافذة أو تكلف بها من قبل قيادة الوزارة .

خطة برنامج مشروع الصالح الزراعي لأراضي الشباب لعام ٢٠٠٩م



د/ عز الدين الجنيد
مدير عام حصر وإستصلاح الأراضي

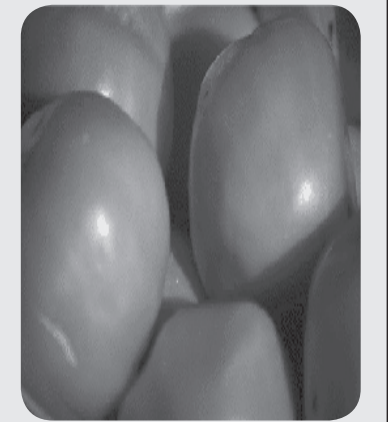
من البديهي ملاحظة مدى الاهتمام الذي توليه الكثير من البلدان لقطاع الانتاج الزراعي وزيادة التوسع في الرقعة الزراعية وأستصلاح أراضي جديدة خصوصاً تلك التي تمتلك مساحات من الأراضي قابلة للزراعة ، ولعل السبب يرجع إلى ما تمثله مشكلة الغذاء اليوم وآثارها على حياة ومستقبل الشعوب إجتماعياً وسياسياً وإقتصادياً

صناعات غذائية



زمزم البعداني
إدارة المرأة الريفية - الاتحاد التعاوني الزراعي

تحضير صلصة الطماطم



القيمة الغذائية للطماطم

- عناصر معدنية (كالسيوم ، حديد ، فسفور)
- فيتامينات (فيتامين C - فيتامين A - فيتامين B₁ - فيتامين B₂)
- كربوهيدرات - بروتين - دهون

خطوات تصنيع صلصة الطماطم

المكونات الكمية

طماطم ١٠ كيلو
ملح خشن ٤٠ جم

طريقة التحضير

١- اختيار الطماطم الحمراء اللون والخالية من الإصابات وذوات اللب الكثيف
٢- غسل الطماطم جيداً
٣- سلق ثمار الطماطم بمجرد تشقق الثمار وذلك للتخلص من القشرة
٤- تقطيع الطماطم وإزالة البذور
٥- عصر لب الطماطم وتصفيته بمصفاة
٦- نزن العصير ويوضع لكل كيلو من عصير الطماطم ٣٠ - ٤٠ جرام من الملح الخشن
٧- يترك الخليط على النار مع إضافة الملح حتى يتكثف ثم تقاس الحموضة بحيث تكون الحموضة (PH) ما بين (٤.٥ - ٣.١) وتقاس درجة الحموضة عند ٢٠ درجة مئوية والكثافة ٢٠٪
٨- تعبأ الصلصة في أواني زجاجية معقمة وتغلف حافة الزجاج بقطعة قماش نظيفة ثم تغلف بإحكام وتقلب لمدة ثلاث دقائق .
٩- توضع العبوة في مغطس ماء مغمر وتترك لمدة عشر دقائق بعد الغليان

مخطط يوضح خطة تنفيذ البرنامج



ومن ناحية أخرى نظراً لما يقوم به قطاع الزراعة من امتصاص لنسبه كبيرة من الإيدي العاملة .. ولعلنا هنا في بلادنا أضحي موضوع التوسع في إستصلاح أراضي جديدة بطرق نفسه إستناداً إلى الاسباب المذكورة ، بالرغم من كل التحديات التي تواجه قطاع الانتاج الزراعي ، وبالرغم من ذلك وعلى خلفية مشروع الصالح الزراعي لأراضي الشباب نجد أنفسنا مطالبين بالتعاطي معه بجديده ، ولعلنا بهذا البرنامج نمثل خطوة متواضعة في سياق هذا المشروع .

أهداف البرنامج :

نظراً لما تمثله مرحلة الدراسات لمثل هذه البرامج المتعلقة بقضايا الاستصلاح لأراضي جديدة خصوصاً في بلادنا حيث تزداد هذه الضرورة والأهمية في ظل انعدام بيانات ومعلومات لتصنيف الأراضي من ناحية ، ومحور المياه من ناحية أخرى وعلاقة ذلك بالاستثمار والانتاج المستدام في ظل مشاريع الاستصلاح

لذا فإن أهداف هذا البرنامج يمكن تلخيصها في الآتي :

١- وضع منهجية منظمة لتنفيذ المهام قابلة للتطوير في ظل وضع الهيكلة الجديدة للوزارة
٢- ترتيب المهام وفق الأولوية
٣- الأخذ بما تم جمعه من بيانات في المرحلة السابقة ٢٠٠٨م بالرغم من عشوائيتها

مواقع استهداف البرنامج : يستهدف هذا البرنامج عدد ١٣ موقعاً وهي المواقع التي تم بعض البيانات حولها في إطار المشروع وهي موزعة كالتالي

محافظة حضرموت	محافظة الحديدة	محافظة المهرة	محافظة لحج
١- موقع الفرطة - (الشحر)	١- موقع القصرة - الجروبة (بيت الفقيه)	١- موقع حصوين (حصوين)	١- موقع الجروف وادي صابرين (تبين)
٢- موقع السفال (غيل باوزير)	٢- موقع جنت البقر (المنيرة)	٢- موقع تنهالة يادية (يروب (الفيظة)	
٣- موقع المخبية (غيل باوزير)	٣- موقع ربيع القحم (المنيرة)		
٤- موقع الروديف (الوهد)	٤- موقع جميشة (المراوعة)		
٥- موقع القفل - معوسفة (حورة وادي العين)			
٦- موقع عندل (حريضة)			

جدول (ب) - ويضمن: توصيف لبرنامج العمل ، وتفاصيل المهام ومخرجاتها وفقاً لمرحلة العمل الثلاث - في إطار مشروع الصالح الزراعي لأراضي الشباب

المرحلة	الوصف العام	تفاصيل المهام	نواتج تنفيذ المهام (المخرجات)
(I) المرحلة الاولى (الاساسية)	إستكمال وتنفيذ الدراسات الخاصة بمورد الارض والمياه وكندا الجوانب الاجتماعية والبيئية للمواقع المختارة	١) إستكمال معطيات تحليل عينات التربة لعدد (١٥) موقع . ٢) دراسة تصنيف طبيعه ارض المواقع (١٣) موقعاً . ٣) الدراسة الهيدروجيولوجية للمواقع المختارة (١٣) موقعاً . ٤) الدراسة الاقتصادية والبيئية لكل موقع (١٣) موقعاً . ٥) إعداد دراسة المرافق لبرنامج الإرشاد	• تقرير تصنيف مواقع يتضمن توصيف لمعطيات التربة والمياه • توصيف لطبيعه وتصنيف الارض • توصيف للمخاض الهيدروجيولوجيه • توصيف للمخاض الجيولوجيه • توصيات التوصيات الناتجه من ذلك وجوانب تنمية المورد فإطار الإدارة المستدامة لها • تقرير تصنيفي لكل موقع يتضمن كافة المخاض والمعايير المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والبيئية من حيث الإيجابيه والسلبيه والتوصيات بذلك • ومن ثم تقرير ملخص عام لكل مواقع بالتالي:

المرحلة الثانية (التقاليه)	إعداد وتجهيز التقارير الملخصه للنتائج والتوصيات للواتج المرحلة الاولى .	إعداد دراسة التكاليف المطلوبه لتنفيذ بعض الاجراءات الفنية التأكيديه للمواقع التي أظهرت نتائج دراسته المياه فيها ضروره القيام بذلك .
(II) المرحلة الثالثه (تكميلية)	إعداد وتجهيز الدراسات التكميلية للمواقع المختاره في إطار المشروع .	١- دراسة التكاليف الازمه لإعداد وتجهيز أرض المواقع التي تثبت صلاحيتها . ٢- الدراسة الزراعيه والجدوى الاقتصادية . ٣- دراسة مستلزمات الري مع التكاليف . ٤- دراسة لبرنامج الزراعي لمعلومات الأرشاد للمواقع الصالحه . دراسة خاصه بالنظام الاستثماري .

المرحلة	تفاصيل المهام	وضع وكيفية التنفيذ (الجهة)	محد الإجراءات التنفيذيه	الفترة المقترحه للتنفيذ
(I) المرحلة الاولى (الاساسية)	١- استكمال معطيات تحليل عينات التربة والمياه للمواقع غير المكتمله ٢- الدراسة الخاصة بتصنيف طبيعه الارض لجميع المواقع وعددها (١٣) موقع ٣- الدراسات الهيدروجيولوجيه للمواقع المختارة وعددها (١٣) موقع	مركز بحوث البحوث الزراعيه من حده المواقع . مركز بحوث البحوث الزراعيه والبيئيه من حده المواقع ١) مهندس هيدروجيولوجي ٢) مهندس جيولوجي ٣) مهندس الارض والمياه بوحده التنسيق .	بمراسته هذه الجهات وتحديد طبيعه الاستعمال من طريق وحده التنسيق للمشروع	من (يناير - مارس ٢٠٠٩) (٣- months)
(II) المرحلة الثانيه (التقاليه)	١- إعداد التقارير الملخصه للنتائج والتوصيات ٢- إعداد دراسة التكاليف المطلوبه لتنفيذ بعض الاجراءات الفنية التأكيديه للمواقع التي أظهرت نتائج دراسته المياه فيها ضروره القيام بذلك .	مركز بحوث البحوث الزراعيه والبيئيه من حده المواقع ١) مهندس دراسات بيئيه واجتماعيه ٢) مهندس الارض والمياه بوحده التنسيق .	بالتنسيق مع الجهات المختصة	من (يناير - يونيو ٢٠٠٩) (٦- months)
(III) المرحلة الثالثه (تكميلية)	١- دراسة التكاليف الخاصة بإعداد وتجهيز أرض المواقع التي تثبت صلاحيتها . ٢- الدراسة الزراعيه والجدوى الاقتصادية . ٣- دراسة مستلزمات الري مع التكاليف . ٤- دراسة لبرنامج الزراعي لمعلومات الأرشاد للمواقع الصالحه . دراسة خاصه بالنظام الاستثماري .	مركز بحوث البحوث الزراعيه والبيئيه من حده المواقع ١) مهندس دراسات بيئيه واجتماعيه ٢) مهندس الارض والمياه بوحده التنسيق .	بالتنسيق مع الجهات المختصة	من (يونيو - سبتمبر ٢٠٠٩) (٣- months)

المرحلة الثانية (التقاليه)	إعداد وتجهيز التقارير الملخصه للنتائج والتوصيات للواتج المرحلة الاولى .	إعداد دراسة التكاليف المطلوبه لتنفيذ بعض الاجراءات الفنية التأكيديه للمواقع التي أظهرت نتائج دراسته المياه فيها ضروره القيام بذلك .
(II) المرحلة الثالثه (تكميلية)	إعداد وتجهيز الدراسات التكميلية للمواقع المختاره في إطار المشروع .	١- دراسة التكاليف الخاصة بإعداد وتجهيز أرض المواقع التي تثبت صلاحيتها . ٢- الدراسة الزراعيه والجدوى الاقتصادية . ٣- دراسة مستلزمات الري مع التكاليف . ٤- دراسة لبرنامج الإرشاد المرافق لمعلومات الأرشاد للمواقع الصالحه . ٥- دراسة مقترحه للنظام الاستثماري .

المرحلة الثالثة (تكميلية)	إعداد وتجهيز الدراسات التكميلية للمواقع المختاره في إطار المشروع .	دراسة التكاليف الخاصة بإعداد وتجهيز أرض المواقع التي تثبت صلاحيتها . دراسة الدراسة الزراعيه والجدوى الاقتصادية . دراسة مستلزمات الري مع التكاليف . دراسة البرنامج الإرشادي المرافق لمعلومات الأرشاد للمواقع الصالحه . دراسة مقترحه للنظام الاستثماري .
(III) المرحلة الثالثه (تكميلية)	إعداد وتجهيز الدراسات التكميلية للمواقع المختاره في إطار المشروع .	بموجب الترخيص للجهة أو الفرد ذي الكفاءة .

الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية

العنوان أعلاه هو عبارة عن جزء من عنوان كتاب صدر عن البنك الدولي عام ٢٠٠٤م عنوانه الكامل هو: (الإصلاح في الإرشاد الزراعي من أجل التنمية الريفية «الجزء الأول» [الأنظمة اللامركزية: دراسات حالة للمبادرات الدولية]). وقد صدر الكتاب باللغة الإنجليزية وحرره كل من وليام ريفيرا وغاري أليكس. ويتضمن الكتاب في جزئه الأول ملخصاً تنفيذياً لما ورد فيه ويسلط الضوء على أهم المفاهيم والاتجاهات الحالية في الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية وبلورة موجزة لأهم الدروس المستفادة من دراسات الحالة التي تضمنها الكتاب من مختلف دول العالم. ونظراً لأهمية الكتاب وما ورد في ملخصه، فيما يلي ترجمة لجانب من الملخص تم إعدادها لتسليط الضوء على الكتاب؛ ويتم نشر هذه المادة في هذا العدد من صحيفة التنمية الزراعية بهدف تشجيع الإطلاع على ما ورد فيها من أفكار ينشغل فيها الأفراد والمنظمات في مختلف بقاع العالم، وكذا بهدف تحفيز الحوار الإيجابي البناء حول ما يطرح بشأن الإرشاد الزراعي؛ وبما يساعد على التفكير الجاد من قبل كافة الأطراف المعنية والفاعلة للنظر في أوضاع الإرشاد في بلادنا وسبل تطويرها. وفيما يلي الجزء الأول من ترجمة الملخص التنفيذي للكتاب المذكور، ونأمل أن نتمكن من نشر الجزء المتبقي في العدد القادم من هذه الصحيفة بمشيئة الله



إعداد وترجمة:

د. خليل منصور الشرجبي



فالمعرفة - معلومات ذات علاقة ومهارات وتقنيات ومواقف أو اتجاهات - ستلعب دوراً رئيسياً في تحقيق التنمية الريفية المستدامة. ولأسوء الحظ، فإن المناطق الريفية النائية تتخلف كثيراً عن المناطق الحضرية من حيث القدرة على وصول الناس إلى أو حصولهم على المعلومات، وهذه هي الفجوة التي تعرّض للخطر قدرة الريفيين على إدراك إمكانياتهم الكاملة. وبالرغم من تزايد أهمية القطاع الخاص في تقديم الخدمة، فإن المعلومات الريفية كثيرة والأنظمة التي تقوم بتوفيرها عامة، تقتضي قطعاً عاماً أو عملاً جماعياً تضامنياً. فتوفير خدمات الإرشاد الريفي والخدمات الإعلامية والمعلوماتية تعتبر الركيزة الرئيسية لإطلاق عنان إمكانيات وقدرات سكان الريف. وسيُسمح لهم ذلك بإحداث التغيير في أوضاع حياتهم المعيشية، وبالتالي تحقيق التنمية الريفية المستدامة.

تبرز دراسات الحالات في هذا المجلد عدداً من الاتجاهات العامة في الإرشاد الزراعي، أو معظم - الإصلاحات الإرشادية. ومثل هذه الاتجاهات هي موضع الإهتمام، رغم أن غالبية تجارب الإصلاحات حديثة جداً ويصعب إعطاء تقييم حول ما إذا كانت قد عالجت بالفعل مشكلات الخدمات/الأجهزة الإرشادية المزمنة كمدى صلة أنشطة تلك الخدمات بحاجات ومشكلات المسترشدين ومدى إستمرارية أو ديمومة تلك الأنشطة.

إن دراسات الحالة بصورة إجمالية تؤكد عدداً من التحديات المتأصلة في عملية الإصلاح وتبرز عدداً من الخطوط العريضة المفيدة والعملية فعلاً للمختصين وصنّاع السياسات.

الشبكات القائمة على أساس النطاق الأوسع، فإنه سيكون مطلوباً من خدمات الإرشاد أن تقدم ما ذهب أحد المؤلفين إلى تسميته ليس بـ «الإرشاد» فحسب بل وبأنشطة إضافية إلى جانب النصح والمشورة (إرشاد +).

سياق الإصلاح الإرشادي:

إن التأكيدات العالمية الجديدة على التنمية الريفية كعنصر ضروري للحد من الفقر توفر سياقاً للعديد من الإصلاحات الإرشادية. ويعتمد نجاح برامج التنمية الريفية بشكل كبير على القرارات التي يتخذها الريفيون بشأن ما يقومون بزراعته، وأين يبيعون إنتاجهم، وكيف يقومون بالمحافظة على خصوبة الأرض، وكيف يديرون الموارد المشتركة وغيرها. ومثل هذه القرارات، التي يتم اتخاذها في ملايين الأسر الريفية، تعتمد على المعرفة والمعلومات المتوفرة لسكان الريف. وتعتبر المقدر على توفير مثل هذه المعلومات والمعارف هي التي سوف تحدد في نهاية المطاف مدى نجاح كافة برامج التنمية الريفية، سواء تلك التي تركز على زيادة الإنتاج الزراعي، أو تلك التي تحفز على العمل خارج نطاق المزرعة، أو تلك التي تعزز من دور المنظمات المحلية، أو تقوم بتطوير روابط جديدة بالسوق، أو تقوم بتقديم خدمات اجتماعية، أو تسعى للمحافظة على الموارد البيئية.

إن الزيادات المستقبلية في الإنتاج وتحقيق تحسينات في معيشة سكان الريف سوف تنطلق من التقانات والمبتكرات وتكثيف الإنتاج وليس من خلال التوسع الأفقي أو استغلال مصادر طبيعية إضافية جديدة.

والعولمة، وتنامي إرادة التغيير. حيث فرضت هذه الاتجاهات إعادة النظر في خدمات الإرشاد الحكومي. وكنيجة، فإن منحه احتكار الحكومة للخدمات الإرشادية أصبح منهجاً متقادماً لسببين رئيسيين على الأقل:

- أولهما: حقيقة تميز زراعة اليوم بأثار السوق الأكثر تنافساً؛

- ثانيهما: فيتمثل بالإعتراف العالمي باتساع رقعة الفقر في العالم والذي يجب أن يُخفّض بجدية. حيث أن ثلاثة أرباع الفقراء في العالم يعيشون بشكل مباشر في المناطق الريفية البعيدة ويعتمدون في معيشتهم إلى درجة كبيرة على الزراعة والنشاطات ذات العلاقة بها. وفي نفس الوقت، هناك اعتراف كبير بحاجة الناس الريفيين ليس فقط لمعارف ومعلومات أكثر حول الزراعة؛ بل كما هو الحال في العديد من المناطق الريفية البعيدة، هناك مزارعون يعملون بضعف وقتهم في أغلب الأحيان أو أكثر من ذلك في المصانع المحلية؛ أو يسافرون إلى مناطق أخرى للحصول على فرص عمل بينما تتولى عائلاتهم شئون المزرعة. كما أن هناك جزءاً آخر منهم مشغولون بنشاطات غير مرتبطة بالزراعة، كمشاريع تجارية صغيرة تتطلب حصولهم أيضاً على المعرفة والمعلومات لكي يحققوا النجاح.

إضافة إلى ذلك، يحتاج كافة سكان الريف إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من البنى التحتية المؤسسية والطبيعية التي قد تجعل حياتهم أكثر سهولة وربحية. كما أن هناك الكثير من سكان الريف يعانون من أوضاع صحية متدنية والكثير من الأمراض ولا يتوفر لهم بالمقابل سوى عدد محدود وغير كافٍ من الخدمات الضرورية.

إن مهمة خدمة سكان الريف كبيرة وشديدة التنوع. وكما قال بعض المؤلفين مؤخراً، فإن مثل هذه المهمة تحتاج بشكل ملح إلى نوع من «الاتصاف» أو التناغم لتحديد الأولويات وتحديد أي المجموعات/الفئات أو المواقع/المناطق سيتم خدمتها أولاً وأي منها ثانياً وهكذا.

إن الخدمات الإرشادية لا تستطيع أن تقوم بعمل كل شيء. ولكن، مع وجود رؤية جديدة ومن خلال الممارسة المتضمنة لشبكات الإرشاد التعددي وإلى جانب الدور الحكومي كجهة تمويل وتنسيق لمثل هذه

يجب أن تحكم استراتيجيات الإرشاد المستقبلية، تبقى هناك العديد من الأسئلة المتعلقة بكيفية تنظيم وترويج استراتيجيات إرشادية تزيد من مستوى المنافسة في الزراعة التجارية وتواجه الفقر في المناطق الريفية النائية. إن التحول من التركيز على الإنتاج الزراعي نحو مدى أوسع من الخدمات المتعلقة بالتسويق، وحماية البيئة، وتخفيض مستوى الفقر والنشاطات خارج المزرعة لمختلف فئات المستفيدين يمثل تحدياً للإرشاد الزراعي.

فالإصلاحات مازالت حديثة العهد نسبياً وما زال نطاق انتشارها محدوداً من حيث نطاق التغطية. كما أنها تتطلب تقييماً شاملاً لتقييم الدروس المستفادة من تجربتها وتطوير الإستراتيجيات المطلوبة لإحداث تأثيرات أوسع. ولأسوء الحظ، فإن الإصلاحات غالباً ما تحدث في سياقات تتميز بأجهزة إرشادية حكومية محبطة، بينما هناك حاجة لإستراتيجيات وحوافز جديدة وشاملة كجزء من عملية إصلاح طويلة المدى.

دراسات حالة حول إصلاحات الإرشاد:

تم إغناء ورشة واشنطن المشار إليها بمجموعة دراسات حالة قام بإعدادها المشاركون في الورشة ومختصو إرشاد آخرون. وتوجد هذه الدراسات في موقع ويب البنك الدولي: www.worldbank.org/extensionworkshop

وبسبب غنى التجارب التي انبثقت عن دراسات الحالة، ومدى صلتها بالإصلاحات الجارية، وبسبب مستوى الإهتمام بهذه الدراسات. فقد تم اختيار هذه الدراسات وغيرها من دراسات الحالة الأخرى ذات الصلة التي تم طلبها لاحقاً، ثم خضعت للتحليل والتقييم وجرى استنباط الدروس الخاصة بتجارب إصلاح نظام الإرشاد الزراعي من أجل التنمية الريفية. وقد كان هذا المجلد التجميعي عبارة عن خلاصة ونتيجة لذلك الجهد.

وتبين دراسات الحالة بأن خدمات الإرشاد الزراعي الحكومي (القطاع العام) قد وسعت رؤاها وفتحت نطاق آفاقها. وقد أدى تأثير خدمات الإرشاد الحكومي بالإتجاهات نحو خفض التدخلات الاقتصادية الحكومية، ونمو القطاع الخاص والمجتمع المدني،

سواء لخدمات الجهاز الإرشادي الحكومي أو ذلك الذي يتم بالتعاقد مع مقدمي الخدمات الإرشادية من القطاع الخاص.

- إن توسيع شبكات علاقات التعاون والشراكة يجب أن يعززا من نظام الإرشاد التعددي الكفوء. وتعتبر اليات التنسيق بين الشركاء مهمة لتوفير إطار عام/مشترك تستطيع العمل من خلاله كافة الأطراف المعنية. ومن الضروري أيضاً بناء قدرات المنظمات الأهلية والإرشاد الحكومي وباقي مقدمي الخدمات الإرشادية لتمكين المسترشدين وتوسيع إمكانية حشد طاقات كافة الجهات المؤهلة لتقديم الخدمات الإرشادية. ويتطلب مثل هذا العمل خلق الصلات مع نظام التعليم الزراعي وتحديث هذا النظام التعليمي.

- يجب أن تكون الخدمات الإرشادية جزءاً من أجندة اللامركزية وتفويض السلطات، وتتضمن مساهمة كافة الوحدات الحكومية المحلية والمنظمات الشعبية. هناك ضعف عام في مستوى الوعي بالفرص الضائعة لإمكانيات المساهمة الإرشادية في برامج تنمية المجتمع، والصناديق الاجتماعية والإنفاق المالي الموجهة من أجل الفقراء.

- هناك مجال أكبر بكثير لبرامج المشاركة في التكاليف أو الحصول على الخدمة نظير أجر رسوم مما هو معترف به فعلياً. ويجب أن تشجع الإصلاحات عملية تقييم المعلومات والمعارف ورسوم الحصول على الخدمات من أجل تطوير سوق الخدمات المعرفية. والمطلوب، على أية حال، هو التعامل بواقعية بشأن مدى جعل الإرشاد قطاعاً خاصاً بالكامل. فالخصخصة الكلية ليست عملية أو قابلة للتطبيق، حتى في الزراعة التجارية.

- إن الإرشاد الزراعي، سواء العام أو الخاص، لا يستطيع العمل بشكل صحيح بدون تدفق مستمر للتقنيات والمبتكرات الملائمة من مصادر متعددة، محلية وأجنبية. وتبقى عملية إنتاج المعرفة ومدى الحصول عليها ضعيفة في معظم الدول النامية.

- تحتاج كل نظم تقديم الخدمات الإرشادية للمتابعة والتقييم لتحديد نتائج العمل الإرشادي ومن ثم تزويد وحدات السياسات والتنسيق بالمعلومات.

على الرغم من الدرجة العالية لإجماع الورشة على المبادئ التي

مقابل تراجع السياسات العامة المتغيرة والضغط الأخرى التي أفرزت تغيرات جوهرية في تقديم الخدمات الإرشادية الحكومية، قام البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومجموعة نيوشاتل* بعقد ورشة عمل (انعقدت بواشنطن خلال الفترة ١٢ - ١٥ نوفمبر ٢٠٠٢م

لخبراء الإرشاد لمراجعة المقاربات الممكنة لإصلاح الإرشاد الزراعي (البنك الدولي، ٢٠٠٣). وقد كان هدف الورشة هو: إعطاء المانحين، والمختصين، وصنّاع السياسات فرصة لمناقشة وتقييم النقاط المشتركة في نظرهم إلى الإرشاد الزراعي. جرى تنظيم جلسات حول قضايا التعدد المؤسسي ومصادر وآليات تمويل جديدة والتحديات الإرشادية الجديدة ودور القطاع العام في تعزيز الخدمات الإرشادية لصالح الفقراء.

كان المشاركون عموماً متفائلين بشأن الإتجاهات الجديدة للإرشاد، خصوصاً وأن ممثلي المانحين ذكروا بأن الزراعة تعود مجدداً إلى جدول أعمالهم وأنشطتهم، وأن ما تشهده الزراعة من توسع وانتعاش وكذلك الدور المركزي للخدمات الإرشادية والمعلوماتية تصب في مصلحة تنمية فقراء المزارعين.

وقد وافق المشاركون عموماً على أن العنصر الأساسي في الإصلاحات يتمثل بالحاجة لتقوية طلب المسترشدين على الخدمات من خلال منهجية المشاركة. وتفسير دروس التجربة الماضية للإصلاحات (البنك الدولي، ٢٠٠٣) إلى:

- أن الإرشاد عبارة عن نظام للمعلومات والمعرفة وتتجاوز وظيفته مجرد تقديم النصيحة والمشورة الزراعية.

- أن نظام الإرشاد الناضج يتميز بأنه نظام تعددي يضم أولئك الذين يوفرن الأموال وأولئك الذين يقومون بتقديم الخدمات الإرشادية. ومع ذلك، فإن القطاع العام يجب أن يستمر كلاعب رئيسي سواء من حيث تمويل أو تنسيق العمليات. وتحتاج السياسات والإستراتيجيات الإرشادية إلى تحديد فعال لتقسيم العمل بين الإرشاد العام/الحكومي ومقدمي الخدمات الإرشادية الآخرين، وكذلك تحديد الأهداف العامة لمساهمة القطاع العام في الإرشاد.

- ينبغي أن يكون الحد من الفقر هو محور التمويل الحكومي للإرشاد

*مجموعة نيوشاتل Neuchatel هي مجموعة غير رسمية تضم ممثلين لوكالات ومؤسسات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف تساهم في التنمية الزراعية في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد تشكلت المجموعة في اجتماع انعقد بسياتل بسويسرا استضافته وكالة التعاون السويسرية عام ١٩٩٥م.

البطاطس المسلوقة غذاء جيد لمرضى الكلى



أفاد باحثون بأن البطاطس المسلوقة ممتازة لتبريد الكبد والدم والطحال وللمعدة الصفراوية ، والأوراق والجذور جيدة أيضاً لتثبيت الأسنان الرخوة ولشفاء اللثة الأسفنجية الفاسدة ، وللضراوة خصائص مقوية ومجددة للنشاط لما تحويه من الأملاح والفيتامينات وتفيد المصابين بالتدرن الرئوي والتهاب المفاصل.

ويوجد في ثمار الضراوة فيتامين «سي» بنسبة تتراوح بين ٢٠-٥٠٪، وكاروتين بنسبة ٥٪، بالإضافة إلى حمض التفاح والليمون والصفصاف كما تعتبر

ثمار الضراوة غنية بأملاح الصوديوم ، البوتاسيوم ، الكالسيوم ، الفوسفور والحديد أكثر بأربعين مرة مما هي عليه في العنب لذلك تستعمل الثمار في حالات فقر الدم.

ويستعمل مغلي الثمار الجافة كمادة حافظة للحرارة وطاردة للرمال المرارية والكلى وفي حالات النقرس تفيد الأوراق كمادة قابضة للإسهال ، كما أن مغلي الأوراق يخفف ضغط الدم عن طريق توسيع الأوعية الدموية. ويضيد عصير الضراوة الجسم المتكاسل في إزالة



أفادت دراسة أمريكية حديثة بأن البطاطس المسلوقة تعتبر أكثر أصناف البطاطس ملائمة لمرضى الكلى ، وذلك بسبب انخفاض محتواها من أملاح البوتاسيوم.

وأكدت الدراسة أن سلق البطاطس البيضاء يخفف وبشكل ملحوظ ما تحويه من أملاح البوتاسيوم لتتحول إلى مادة غذائية مناسبة لمرضى الكلى.

وتعتبر البطاطس البيضاء مادة مغذية ومصدراً غنياً بالمعادن التي تمد الجسم بمقادير عالية من عنصر البوتاسيوم ، غير أن بعض المرضى الذين يعانون من مشاكل صحية في الكلى لا يسمح لهم بتناول الأصناف الغنية بالبوتاسيوم ، كالبطاطس البيضاء بهدف المحافظة على استقرار حالتهم الصحية ما قد يحرمهم من تناول أطباق مغذية. وحسب النتائج التي تم التوصل إليها فقد ساعد سلق البطاطس على التخفيف بشكل ملحوظ من محتوياتها من البوتاسيوم وخاصة عند تقطيعها إلى شرائح رقيقة حيث بلغت نسبة انخفاض البوتاسيوم ٧٥ في المائة مقارنة مع ٥٠ في المائة عند تقطيعها إلى مكعبات صغيرة.

البرقوق المجفف يحمي عظامك

أكد خبراء الصحة أن البرقوق المجفف يلعب دوراً ملحوظاً في الحفاظ على عظام المرأة قوية وصحية.

ويحتوي البرقوق المجفف على مركبات الفينول التي تعمل على بناء العظام، كما يحتوي على عنصر البورون والبوتاسيوم، ولهما دور فعال في تقوية العظام.



شاي شرائح الزنجبيل



على الرغم من مذاقه اللاذع والحار، إلا أن مغلي الزنجبيل يعد من أفضل المشروبات الشتوية التي يتم تناولها بغية الحصول على الطاقة والدفاء والنوم الهادئ لبالي البرد القارس وفي جلسات حميمة ودافئة يُحلى فيه الزنجبيل بالسكر أو بالعسل، وظل على أنه إكسير الشباب ورونق الجلد ومهدئ على مدى قرون طويلة. والزنجبيل برائحته العطرية والنفاذة مدين لمكتشفيه بتقوية جهازهم المناعي وبأنه طارد للسموم بالأغذية البحرية.

يمكن مزج الزنجبيل لإزالة التوتر والصداع والشعور بالراحة مع البابونج وزهرة اليزفون.

البصل أنسولين طبيعي يفيد القلب والدورة الدموية.

التخلص من الرائحة الكريهة التي يبعثها في الفم، فينصح د. صبحي بتناول حفنة من ورق النعناع أو البقدونس بعد تناول البصل للقضاء على هذه الرائحة تماماً.



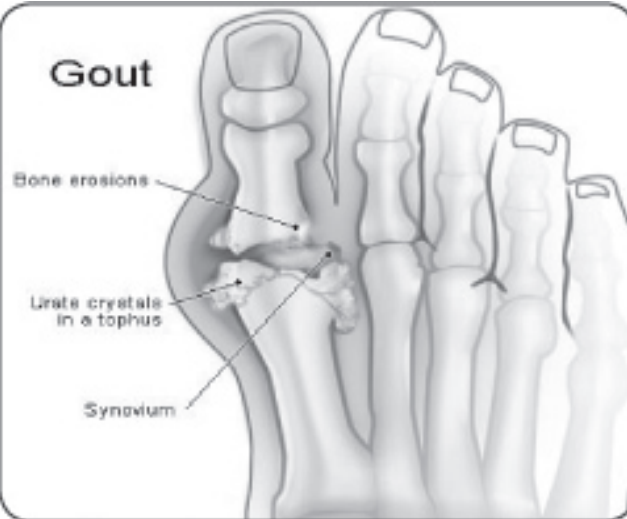
والبهاق من خلال استعماله لدهن المكان المصاب وذلك بمزج عصيره بقليل من الخل. ويفيد هذا المزيج أيضاً في علاج حب الشباب. ويستعمله الكثيرون كعلاج لبعض الحالات المرضية عند تقطيعه إلى شرائح تستعمل ككصقة ساخنة فوق الظهر والصدر لعلاج التهاب الرئة أو فوق مؤخرة الرأس لعلاج الزكام أو حول الرقبة لعلاج التهاب اللوزتين أو العضلات أما بالنسبة لكيفية

أكدت دراسة حديثة أن البصل يحتوي على مواد فعالة مفيدة للجسم مثل الزيت الطيار وأملاح الفوسفور والحديد وفيتامينات أ، ب، ج كما يحتوي على مادة «الكوكولين» التي تعادل في مفعولها مادة الأنسولين التي يفرزها الجسم لتنظيم نسبة السكر في الدم.

وأوضح الدكتور صبحي العبد مستشار الغذاء الصحي والنباتات الطبية أن البصل يفيد القلب والدورة الدموية حيث أنه يوفر نوعاً من الحماية من الأزمات القلبية، هذا بالإضافة إلى قدرته الفائقة على إدرار البول وتضيق الصفراء وطردهم الغازات والتخفيف من تورم الأقدام.

ويتميز البصل بقدرته على الوقاية من أنواع السرطان المختلفة ويستخدم البصل أيضاً لتنقية الكليتين من الرواسب كما بقي تناول البصل من سرطان المعدة

الطماطم يعالج النقرس والإمساك



أفاد باحثون بأن الطماطم غنية بالفيتامينات والأملاح المعدنية ، كما أنها تفيد في علاج أمراض النقرس والتعبثات المعوية، وتقاوم عسر الهضم وحموضة المعدة الزائدة ، وتكافح الإمساك وتساعد على طرد الفضلات خارج.

وأشار الباحثون إلى أن عصير الطماطم يساعد على هضم الأطعمة النشوية واللحوم ، ويقاوم التهاب



مجلة «كانسر فريبنشن ريسترش» للأبحاث السرطانية، أهمية «الأنتوسيانين» في التوت الأسود، كعامل وقائي من السرطان، وتؤكد صحة دراسات أخرى أجريت في المختبر حول المادة.

وكان ستونر وزملاؤه أجروا أبحاثاً مخبرية على الفئران مستخدمين بودة التوت الأسود، فجاءت النتائج مشجعة، وأشاروا إلى أن على المرضى تناول ٦٠ جراماً من هذه البودة يومياً»

أكد باحثون أمريكيون أن التوت الأسود يحتوي على مادة كيميائية تكبح نمو الأورام السرطانية. وقام الباحثون من مركز السرطان في أوهايو بإطعام فئراناً خلاصات من التوت الأسود غنية بمادة «الأنتوسيانين»، فتبين أن هذه المادة فاعلة في الحماية من سرطان المرئ ، وأن تناول الكميات ذاتها من حبيبات التوت تؤدي نتيجة مشابهة.

وتثبت هذه الدراسة التي نشرت نتائجها في

التوت الأسود يعطل نمو الأورام السرطانية



مشات تدموية

كلمة للتنمية

الإرشاد والتنمية الزراعية

م/ ماجد هاشم المتوكل
إدارة الإرشاد الزراعي
بالإدارة العامة للإرشاد والتدريب الزراعي

لا يمكن الحديث عن أي تنمية زراعية دون إرشاد زراعي كونه يمثل ركيزة أساسية في عملية التنمية الزراعية، وتزداد أهمية الإرشاد الزراعي وضرورة تفعيل دوره في عموم الجمهورية وتطوير آلياته وتعزيز قدراته في إطار تحديات الأمن الغذائي التي تواجهها بلادنا والاتجاهات التي حددتها الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر.

وإذا كان الإرشاد الزراعي على المستوى الوطني قد مر خلال عقد التسعينات من القرن الماضي وحتى عام ٢٠٠٤م بحالة من الركود والإنحسار، لأسباب وعوامل عديدة (مالية وتنظيمية وفنية وإدارية) فإن إنشاء الإدارة العامة للإرشاد والإعلام الزراعي بديوان عام الوزارة عام ٢٠٠٤م جاء معبراً عن توجه فعلي من قبل الوزارة نحو إعادة تفعيل دور الإرشاد الزراعي على المستوى الوطني ثم جاء صدور القرار الجمهوري رقم (١٦٠) لسنة ٢٠٠٨م بشأن إعادة تنظيم وزارة الزراعة والري والمتضمن اعتماد الإدارة العامة للإرشاد والتدريب الزراعي - (التسمية المعدلة) - كأحد الإدارات العامة الرئيسية بقطاع الخدمات الزراعية بالوزارة، ليؤكد على اتجاه الدولة نحو تفعيل وتعزيز دور الإرشاد الزراعي في مواجهة التحديات ومتطلبات التنمية الزراعية والريفية على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

واليوم وبعد مرور أربع سنوات على إنشاء الإدارة العامة للإرشاد يمكن القول بأن إعادة تفعيل دور الإرشاد الزراعي وتحديداً العمل الإرشادي الميداني في محافظات الجمهورية قد خطت خطوات ملموسة ومشهودة في ظل النجاحات والمحافظات في ظل النجاحات

التي حققتها الإدارة على هذا الصعيد خلال السنوات القليلة الماضية من خلال توجيهها نحو توفير التمويل اللازم والذي ظل يتصاعد من عام لآخر لتنفيذ برامج إرشادية في أغلب المحافظات عبر أجهزة الإرشاد الزراعي بالمحافظات انطلاقاً من واقع الاحتياجات الميدانية الإرشادية التي يحدها الجهاز الإرشادي في كل محافظة، وقد ترافق ذلك بعملية متابعة وتقييم مستمرة من قبل الإدارة العامة للإرشاد للبرامج الإرشادية المنفذة في المحافظات وإعادة توجيهه وتقييم العمل الإرشادي بما يحقق الأهداف المرجوة على المستوى الوطني وهذا حرصت الإدارة على تنفيذها وتوسيع نطاقها وفق الامكانيات المتاحة في مجال التدريب وإعادة تأهيل الكادر الإرشادي في المحافظات أو تعزيز القدرات أو الإصدارات الإرشادية وتعميمها وغير ذلك مما لا يتسع المجال لذكره.

ولا بد لنا من الإشارة هنا إلى الدور الرئيسي الذي لعبه صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي طوال السنوات الأربع الماضية في تمويل القسم الأكبر من البرامج وأنشطة الحقول الإرشادية التي تم ويتم رفعها من قبل الإدارة بشكل سنوي وتنفيذها في المحافظات ويمكن القول بأن الصندوق كان ولا يزال الشريك الأساسي فيما حقته الإدارة من نجاح في إعادة تفعيل دور العمل الإرشادي الميداني في محافظات الجمهورية.

وسيظل الإرشاد الزراعي خلال المرحلة المقبلة بحاجة إلى مزيد من الجهود والدعم وتعزيز القدرات ومعالجة المشكلات المتراكمة التي يعاني منها في مختلف الجوانب.

اسم المشروع : سد الفرين - بني شداد
جهة التمويل : صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي
الجهة المشرفة : الإدارة العامة للري بوزارة الزراعة والري
المديرية : خولان

المحافظة : صنعاء
سنة الإنجاز : 2003
التكلفة الإجمالية (ريال) : 33.391.691
نوع البناء : كتلي

احمد يحيى السريحي - مسئول النشر والاعلام
قطاع الري وإستصلاح الأراضي
بوزارة الزراعة والري

يا جولبه قولي لاهل الاعناب ذي مايلقح ما يذوق التوكاب

جولية :- طائر من فصيلة الحمام وهو كناية لمن يملكون اشجار الاعناب ،
ذي :- بمعنى الذي
يلقح :- اي يسقي العنب
يذوق :- يحصل او ياكل
توكاب :- يقصد ابتداء من نضوج ثمار العنب في الاشجار والمعنى : يحث الزراع على سقي العنب حال خروج كرومه

من الأمثال الزراعية اليمنية

صدرت القرارات الهزارية رقم (٤-٥-٦-٧-٩-١٠-١٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤) لسنة ٢٠٠٨م قضت بتكليف الاخوة التالية اسمائهم :

- اروى خالد البان قائم بأعمال مدير عام الشؤون القانونية
- الدكتور / عبدالملك محمد مدهيش قائم بأعمال مدير عام مزرعة البان رصاصة ذمار.
- المهندس / عصام محمد الكحلاني قائم بأعمال مستشاراً للشركة العامه لإكثار بذور البطاطس .
- المهندس / علي يحيى الروضي قائم بأعمال مدير عام الشركة العامة لإكثار البطاطس .
- المهندس / جميل أحمد حسن البعداني قائم بأعمال مدير عام العلاقات والتعاون الدولي .
- المهندس / جميل عبده سعيد المعمري قائم بأعمال مدير عام الإنتاج الحيواني.
- الدكتور / علاء الدين محمد الشرجبي قائم بأعمال مدير عام الإدارة العامة للغابات والمراعي ومكافحة التصحر .
- الدكتور / عز الدين محمد الجنيد قائم بأعمال مدير عام الإدارة العامة لاستصلاح الأراضي .
- المهندس / عبدالواحد محمد الحمدي قائم بأعمال مدير عام الإدارة العامة لمنشآت الري .
- المهندس / عبدالكريم ناجي الصبري قائم بأعمال مدير عام الإدارة العامة للري المزرعي .
- المهندس / أحمد يحيى صبر قائم بأعمال مدير عام المشروعات الزراعية.
- المهندس / علي جنيد علي قائم بأعمال مدير عام التخطيط .
- المهندس / فهد مبروك سالم قائم بأعمال مدير عام مكتب الزراعة والري محافظة شبوة .
- افراح سعد المحفدي قائم بأعمال مدير عام تنمية المرأة الريفية .
- الدكتور منصور محمد القدسي قائم بأعمال مدير عام الصحة الحيوانية والحجر البيطري .

المشرف العام

د/ منصور محمد العاقل

رئيس التحرير

م/ صالح صالح العماد

نائب رئيس التحرير

م/ ماجد هاشم المتوكل

مدير التحرير

م/ مها عبدالله ناصر

سكرتيرا التحرير

مازن حسين محرم
فهد محمد الجنيد

هيئة التحرير

م/ عبدالرحمن مكي

إخراج فني

إبراهيم محمد المؤيد

للمراسلات : شارع الحرية - جوار الجهاز
المركزي للإحصاء
تلفاكس (٠١٥٦١٢٤٤)
ص.ب (١٣٨١١)
Email:Multimedia@yemen.net.ye